الجمهـورية الجزائرية الديمقـراطية الشعبية

وزارة التعليم العـالي والبحث العلـمي

جامعة ابـن خلـدون – تيارت–

كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في فلسفة العامة.

موسومة بـــ:

ايديولوجيا تشكل الفرق الاسلامية

المعـتزلـة- أنموذجـا-

إعداد الطالبان:

- سلمـاني حسـام الديـن
- فريـــح محمـد لمـين

إشـراف الأستاذ :

أ. حجـــاج خليل

أعضـاء لجنـة المنـاقشة :

الأستـــاذة : بلخير خديجة / رئيسا.

الأستـــاذ : حجـــاج خليل / مشرفا.

الأستـــاذ : فيصل لكحل / عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 2016/2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى نبع الحنان وكل الحنان . . .إلى من تفرح لفرحي وتحزن لحزني إلى بر الأمان . . . أمي العزيزة

إلى الذي يحترق من أجل أن ينير لي درب الحياة إلى الذي كان يزيد في عزيمتي وقوتي . . . أبي

العزيز.

إلى إخوتي الذين أقاسمهم الماء والهواء

إلى أعمامي وأبنائهم، إلى أخوالي وأبنائهم

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى كل من أدركه القلب ولم يدركه القلم

إلى كل الأصدقاء الذين جمعتني بهم الأيام دون

استثناء

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي .

كلمة شكر

الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ، والحمد والشكر لله أولا واخيرا

وبعد . . .

اول من اتقدم له بالشكر و التقدير استاذي الفاضل حجاج خليل لانه قَبِلَ أن يكون مشرفا على رسالتي حيث قام بتسهيل وتذليل الصعاب لي ، لأشق طريقي فكان نعم الموجه وكان له الفضل بعد الله عزوجل في أن خرجت هذه الرسالة في ابهى حلة ، فأسأل الله له كل الخير و البركة ويجزيه خير الجزاء عني وعن المسلمين .

ولا انسى ان أتقدم بالشكر إلى عضوي لجنة المناقشة .

اللذان تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة ليزيناها بالملاحظة القيمة والنصيحة السديدة فجزاهم الله خيرا عني وعن المسلمين .

والشكر موصول إلى رئيس القسم الذي أحاطنا بالعلم و الرعاية حفظه الله .

ولا يفوتني أن أشكر الأخ مرزوق لخضر الذي ساعدني على كتابة هذه المذكرة حفظه الله .

واخيرا أتقدم بجزيل الشكر لكل من نصحني أو أرشدني أو سددني أو دعا لي دعوة خير أن يجزيه الله عني وعن الجميع كل خير .

مقدمة

مقدمـــــة :

انه من الصعب رصد تطور الفكر العربي الاسلامي و الوقوف بنوع من الشمـــول على جميع اتجاهاته وتياراته، و التعرف على اعلامه و الالمام بكامل ما جد استنجد من انتاجاتهم الفكرية لان هذا الامر لا يقتصر وكما هو معلوم على دراسة واحدة ،او مفكر بعينه إنما هناك دراسات متنوعة اهتمت كل منها بجانب معين ،أو بحقبة معينة أو باتجاه معين وذلك نظرا لما حفل به الفكر الاسلامي من غزارة وتنوع عبر تاريخه الطويل.

والجدير بالذكر ان الفلسفة الإسلامية قد كانت حصيلة تفاعل فكري ساهم فيه العرب والاتراك والبربر و الفرس وغيرهم، بالرغم من غلبة العنصر العربي بحكم أن الاسلام أو بالأحرى القرآن وهو محور الحياة الاسلامية ، المنزل على سيدنا محمد ﷺ بين سنة 610-632 هـ حيث ضم نظاما متكاملا من المبادئ و الاحكام بالموازنات مع سنة النبي ﷺ التي هي أسانيد أفاعله وأقواله ومقرراته.

و أوّل مشكلة جابهت المسلمين هي مشكلة الخلافة أو بالأحرى الإمامة ، وكان البحث فيها سياسياً مصبوغاً بصبغة دينيّة ، وترتّب على هذه المشكلة قيام عدّة فرق، أهمّها الخوارج، والشّيعة، والمرجئة؛ ثمّ تحوّر النّزاع إلى مسائل كلاميّة مع المعتزلة الّذين ركّزوا بحثهم في تفهّم كنه الوحي على ضوء العقل ،ولقد اعتمدت المعتزلة على أصلين كبيرين وهما التوحيد و العدل ، والعدل في رأيهم يعني أن الشريعة تدرك بالعقل قبل أي تنزيل ، وأن كل فصل يستحق جزاء إما ثواب وإما عقاب ،هذه هي النقط الأساسية للاعتزال وجميع المعتزلة المتفقون عليها .

والنظر إلى حركة المعتزلة في سياقها التاريخي أمر يجعلنا ننظر إليها كحركة تقدمية ساهمت بقسط وافر في النمو الحضاري للإسلام، فاتجاهها العقلاني جعل منها تيارا ذا نزعة إنسانية تجلت في تعاملها الايجابي مع الفكر البشري، لاسيما مع الفلسفة اليونانية.

.

ويبدو الاتجاه نحو البحث العلمي امتدادا طبيعيا للعقلانية إذا ما نظرنا إلى الاهتمامات التي نجدها مثلا عند ابراهيم النظام أحد أقطاب المعتزلة في مجالات عدة.

فتأكيد المعتزلة على أهمية العقل بتطبيقاته المختلفة وبما يستلزمه من تفتح على الإنسانية، لما في ذلك من إثراء للذات، يبقى برنامجا جديرا بأن يكون مدخلا إلى الحداثة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة.

و اشكالية العقل والنقل محور رئيسي في فكر المعتزلة الذين حاولوا إيجاد حل لها بتأسيس الدين على العقل، أي بجعل العقل حكما ومرجعا في أمور الدين والعقيدة ،من كل ما سبق نطرح اشكالنا التالي:

ماهي اهم المبادئ والعقائد التي اعتمدت عليها المعتزلة ؟ ،و هل استطاعت هذه الفرقة ان تبني مذهبا متكاملا ؟

سنتبع في هذه الدراسة المنهج التحليلي، حيث سأقوم بالتعريف بالمعتزلة، ثم بيان الأصول الخمسة التي أجمعوا عليها، ثم عرض القواعد التي اعتمدوا عليها في توحيد الأسماء والصفات، والأدلة التي ساقوها لتقرير تلك القواعد، ثم عرض أدلتهم على تعطيل الأسماء والصفات الإلهية مع مناقشتها ونقضها،ولن يكتمل هذا المنهج دون ان نتبعه بمنهج اخر وهو المنهج النقدي الذي يعد هو الاخر في مثل هذا الطرح الفلسفي ،كما ان للمنهج التاريخي دور في بحثنا هذا اذ قمنا بتحديد الفترة الزمانية والمكانية و هذا من اجل ضبط و تحديد شامل للموضوع.

و لقد تعددت الدراسات لهذا الموضوع وتنوعت نذكر منها على سبيل الإجمال لا الحصر منها:

الاعتماد على كتب المعتزلة في عرض عقائدهم وعلى رأسها : المغني في أبواب التوحيد و العدل وشرح الأصول الخمسة ، ورسائل العدل والتوحيد، والانتصار ، والمنية والأمل، وغيرها ثم كتب أهل

الفرق ، وعلى رأسها :مقالات الإسلاميين، والفرق بين الفرق، والملل والنحل ،و من المذكرات التي تناولت هذا الموضوع نذكر منها: مذكرة بعنوان الفكر النقدي في الاسلام "المعتزلة أنموذجا" والتي تهدف الى ترسيخ صلة الفكر الإسلامي بواقعه تأثيرا وتأثّرا من خلال أنموذج الفكر الاعتزالي ،فهذه الدراسات مضى عليها عهد بعيد، وهي لذلك تحتاج إلى إعادة نظر ،لذلك بينا في مذكرتنا الحدود المعرفية ونشأة أفكارهم و أهم مبادئهم ،ورسالة ماجستير بعنوان منهج المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات ،والتي تناولت العرض والنقض فقط بدون ذكر السياق التاريخي الذي تناولناه نحن بالترتيب مع ذكر أهم عقائدهم و اتجاهاتهم و التركيز على ادلتهم.

واعتمدنا في الرد على المعتزلة غالبا على كتب أهل السنة وعلى رأسها كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية وغيرهم .

ومن اسباب اختيارنا لهذا الموضوع، انه استمر تأثير المعتزلة في الواقع الفكري والعلمي للمسلمين بعد ذلك حتى كان منهم أئمة كبار في المذاهب الفقهية، وكان لهم مؤلفات غزيرة الفائدة في علوم الدين من التفسير والأصول والفقه والكلاميات وغير ذلك ،فأحببت لأجل هذا أن أكتب في الفكر الاعتزالي . فكراً لا فرقة . والجامع المشترك له الذي هو إعمال العقل في الشريعة، حيث إن هذه هي السمة العامة لأصحاب هذا الاتجاه، ومن تأثر به في هذه العصور المتأخرة.

وللإجابة على اشكالنا المطروح اعتمدنا على خطة ، وقد قسمت البحث إلى مقدمة ،و ثلاث فصول ،و خاتمة ،فالفصل الاول بعنوان المعتزلة ،الذي قسمناه الى ثلاث مباحث ، اختص المبحث الأول المعتزلة النشأة والتسمية ،أما المبحث الثاني فكان فيه شبكة المفاهيم ،و المبحث الثالث المبحث الثالث فكان عن اعلام المعتزلة (واصل بن عطاء ،و الهذيل العلاف) ، أما الفصل الثاني فقد خصص للأصول الخمسة عند المعتزلة ، وقسمناه إلى خمسة مباحث ، المبحث الأول تناولن فيه التوحيد ، أما المبحث الثاني ففيه العدل، والمبحث الثالث فيه الوعد والوعيد ، المبحث الرابع المنزلة بين المنزلتين

المبحث الخامس فتحدثنا فيه عن الامر بالمعروف و النهي عن المنكر ، وفي الأخير قدمنا الخاتمة و التي تشتمل على أهم النتائج.

الفصل الأول
المعتزلة

المبحث الأول: النشأة والتسمية

المبحث الثاني: شبكة المفاهيم

المبحث الثالث: من أعلام المعتزلة

المبحث الأول:

النشـأة والتسمـية

المبحث الأول: النشأة و التسمية

الاعتزال لغة، من اعتزل الشيء وتعزله بمعنى تنحى عنه، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِي فَٱعْتَزِلُونِ ﴿٢١﴾ ﴾الآية[1] أراد : إن لم تؤمنوا بي فلا تكونوا علي ولا معي، واعتزلت القوم، أي فارقتهم وتنحيت عنهم[2] .

وأما اصطلاحاً : " اسم يطلق على أول مدرسة كلامية واسعة ظهرت في الإسلام وأوجدت الأصول العقلية للعقائد الإسلامية "[3] .

وقد نشأت المعتزلة في البصرة في حدود نهاية المائة الأولى للهجرة في العصر الأموي، ولكنها شغلت الفكر الإسلامي في العصر العباسي زمناً طويلاً، ولكن اختلف العلماء في وقت ظهورها فبعضهم يرى أنها ابتدأت في قوم من أصحاب علي اعتزلوا السياسة، وانصرفوا إلى العقائد عندما نزل الحسن عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان، فاعتزلوا الحسن ومعاوية رضي الله عنهما وجميع الناس، ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا نشتغل بالعلم والعبادة . والأكثرون على أن رأس المعتزلة هو واصل بن عطاء الذي كان تلميذاً للحسن البصري ثم اعتزله بسبب الحكم على مرتكب الكبيرة .

وأما المعتزلة فيرون أن مذهبهم أقدم في نشأته من واصل بن عطاء، فيعدون من رجال مذهبهم كثيرين من آل البيت[4] .

إن هذا الادعاء من المعتزلة يهدف إلى ترويج مذهبهم والدعوة له، ومن المعلوم أن الذي أخذ ببعض آراء المعتزلة هو زيد ابن علي الذي تأثر ببعض أفكار واصل بن عطاء بسبب الصداقة التي كانت بينهما، فلا يعني ذلك أن أكثر آل البيت ذهبوا مذهب المعتزلة، كما لا يعني صحة مذهبهم .

---

(1) – سورة الدخان :الاية: 21 .

(2)– الفيروزاباي الشيرازي. القاموس المحيط ،. الهيئة المصرية العامة للكتاب.الطبعة 4 .1980.ج4.ص:15 .

(3)– الدكتور عرفان عبد الحميد. دراسات في الفرق والعقائد، دار البشير.ط1، 1968، ص103 .

(4)– محمّد أبو زهرة . تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي.الطبعة.1. ص124.

وأما سبب تسميتهم بهذا الاسم فَذُكر عدة أقوال :

1- أنهم سموا بهذا الاسم؛ لأن واصلاً بن عطاء اعتزل مجلس أستاذه الحسن البصري حيث ذكر الإمام البغدادي أن واصلاً كان من تلاميذ الحسن البصري وكان الناس يومئذ مختلفين في أصحاب الذنوب من أمة الإسلام على فرق، فرقة تزعم أنه كافر، وأخرى يرجئون أصحاب الكبائر لاعتقادهم أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، وكان علماء التابعين مع أكثر الأمة يقولون : إن صاحب الكبيرة من أمة الإسلام مؤمن لما فيه من معرفة الرسل، والكتب المنزلة من الله تعالى، ولكنه فاسق بكبيرته، وفسقه لا يخرجه عن اسم الإيمان والإسلام، ولكن خرج واصل عن اعتقاد أهل السنة والجماعة، وزعم أن مرتكب الكبيرة في هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر، بل هو في منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان، فلما سمع الإمام الحسن البصري من واصل بدعته طرده من مجلسه، فاعتزل عند سارية من سواري مسجد البصرة، فقال الناس يومئذ اعتزل قول الأمة، وقال الحسن البصري اعتزلنا واصل، فسُمي أتباعه يومئذ معتزلة[1] .

2- وقيل إنهم سموا معتزلة؛ لأنهم كانوا رجالاً أتقياء متقشفين معرضين عن ملاذ الحياة الدنيا وكلمة معتزلة تدل على أن المتصفين بها زاهدون في الدنيا .

3- وقيل إنهم سموا بذلك؛ لاعتزالهم السياسة وانصرافهم إلى دراسة العقائد .

4- وقيل إن لفظ معتزلة أطلقه قوم ممن أسلموا من اليهود؛ لِمَا رأوه من التشابه بين معتزلة اليهود ومعتزلة الإسلام في تفسير كلاهما التوراة والقرآن على مقتضى منطق الفلاسفة وقولهم بأن أفعال العباد غير مخلوقة[2] .

ولكن القول الأول هو الراجح؛ لأنه يتفق مع بداية النشأة ولا يمنع ذلك أن تكون الأقوال الأخرى مساندة ومساعدة في انتشار أفكار المعتزلة .

---

(1) - عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي. الفرق بين الفرق ، أبي منصور ،دراسة وتحقيق :محمد عثمان الخشت ،مكتبة ابن سينا - القاهرة ص117-118 ، الملل والنحل 42/1 .

(2) - محمّد أبو زهرة . تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي ،ص ص: 124-125 .

وقد أطلق على المعتزلة اسم القدرية؛ لأنهم قالوا " بقدرة الناس على أفعالهم وأنه ليس لله فيها تقدير "[1] . ولكن عارض المعتزلة هذا الاسم، واعتبروا أن خصومهم أحق بهذا الاسم منهم لأن الذي يثبت القدر لله تعالى أحق أن ينسب إليه اسم القدرية من نافيه، وقد وقع بين المعتزلة والسلف مناظرات، وكل فريق حاول أن يثبت أن اسم القدرية يلزم الآخر، وذلك لما ورد عن النبي ﷺ في ذم القدرية، حيث قال: " القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم "[2]

وإنما جعلهم مجوساً لمضاهاة مذهبهم مذاهب المجوس في قولهم بالأصلين النور والظلمة، حيث يزعمون أن فعل الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله، والشر إلى غيره، والله تعالى خالق الخير والشر ولا يكون شيء منهما إلا بمشيئته[3] .

وقد وقف القاضي عبد الجبار ينفي التهمة عن المعتزلة، ويلصقها بخصومه مطلقاً عليهم اسم المجبرة فيقول: " إن القدرية عندنا هم المجبرة والمشبهة، وعندهم المعتزلة، فنحن نرميهم بهذا اللفظ وهم يرموننا ... والذي يدل على أنهم هم القدرية ... أن الاسم اسم ذم، فيجب أن يجري على من له مذهب مذموم في القدر وليس ذلك إلا مذهب المجبرة، ومما يدل على ذلك قول النبيﷺ : "فشبه القدرية بالمجوس على وجه لا يشاركهم فيه غيرهم، فبناء على ذلك ننظر إلى المذاهب التي تشبه المجوس على هذا الحد، فليس ذلك إلا مذهب هؤلاء المجبرة فإنه يضاهي مذهب المجوس "[4] .

وأما السلف فاعتبروا المعتزلة هم المجوس، وهو الحق لأنهم نفوا تقدير الشر دون الخير من الله تعالى وجعلوا العبد خالقاً لأفعاله، فأثبتوا مع الله تعالى خالقاً بل جعلوا العباد معه كلهم خالقين، ونفوا أن

(1) – ابي الفتح الشهرستاني ،الملل والنحل ، تحقيق: عبد الامير هنا و علي حسن ،دار المعرفة بيروت لبنان ،الطبعة3 .1993 1ج.ص:54 .

(2) – أبو السعادات ابن الأثير ،جامع الأصول في أحاديث الرسول ،حققه: عبد القادر الادناؤوط ،مكتبة دار البنيان.1972 ج: 10ص 129.130- رقم 7602 .

(3) – العلامة الطيب اباداي مع شرح الحافظ ابن القيم الجوزية ،عون المعبود شرح سنن أبي داوود ،تحقيق: عبد الرحمان عثمان ،المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ،السعودية ،الطبعة:2 ،1969،ج:12،ص 453.

(4) – القاضي عبد الجبار بن احمد الهمذاني ،شرح الأصول الخمسة ،مكتبة وهبة ،الطبعة الاولى ،1965 ،ص772-773 .

يكون الله تعالى هو المتفرد بالتصرف في ملكه، وهذا راجع إلى مذهب المجوس الوثنية الذين أثبتوا خالقين خالقاً للخير وخالقاً للشر[1] .

وقد رد عليهم الإمام النووي بقوله " زعم بعض القدرية بأنهم ليسوا بقدرية، بل الذين يثبتون القدر هم القدرية لاعتقادهم إثبات القدر وهذا تمويه من هؤلاء الجهلة؛ لأن أهل الحق يفوضون أمورهم إلى الله سبحانه وتعالى، ويضيفون القدر والأفعال إلى الله سبحانه وتعالى، وهؤلاء يضيفونه إلى أنفسهم، ومدعى الشيء لنفسه ومضيفه إليها أولى بأن ينسب إليه ممن يعتقده لغيره وينفيه عن نفسه "[2] .

وقد ذكر الإمام الشهرستاني أنه يطلق عليهم أسماء وألقاب أخرى فقال " ويسمون أصحاب العدل والتوحيد، ويلقبون بالقدرية والعدلية "[3] .

لقد تأثر المعتزلة كثيراً بالفلسفة اليونانية، وأخذوا عنها كثيراً من آرائهم واستدلالاتهم، فظهر ذلك في أدلتهم، ومقدمات أقيستهم الباطلة، حتى أن القارئ لكتبهم خاصة كتاب " المغني في أبواب التوحيد والعدل " وكتاب " شرح الأصول الخمسة " للقاضي عبد الجبار؛ لا يكاد يفرق بينها وبين كتب الفلسفة، حيث يقرأ صفحات عديدة دون أن يعثر على آية قرآنية أو حديث نبوي شريف إلا قليلاً، وهذا القليل ليس للاستدلال الحق، وإنما لتأويل المعنى، ليوافق ما ذهبوا إليه من آراء أو الدفاع عنها .

إن تأثر المعتزلة بالفلسفة اليونانية، أدى بهم إلى الاعتماد على العقل وتقديمه على الشرع في الاستدلال لإثبات العقائد، حيث كانت ثقتهم بالعقل كبيرة جداً، فإذا عرضت عليهم مسألة، عرضوها على العقل، فإن قبلها أقروها، وإن لم يقبلها رفضوها، وهذا دفعهم إلى أن يحكموا بحسن الأشياء وقبحها

(1) – حافظ بن أحمد حكمي ، معارج القبول معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول من التوحيد والعقيدة ..دار ابن القيم للنشر و التوزيع ،الطبعة الثالثة ،المجلد الاول، ص 337 .

(2) – صحيح مسلم بشرح النووي ،المطبعة المصرية بالأزهر ،مصر ،الطبعة الاولى 1929 ،ج1 ،ص 154.

(3) – ابي الفتح الشهرستاني ،الملل والنحل ، تحقيق: عبد الامير هنا و علي حسن ،دار المعرفة بيروت لبنان ،الطبعة3 ،1993 1ج.ص:39 .

على العقل بل قالوا: " إن المعارف كلها معقولة بالعقل، واجبة بنظر العقل، وشكر النعم واجب قبل ورود السمع، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان للحسن والقبح "[1] .

إن اعتماد المعتزلة على العقل راجع إلى :

1- مقامهم في العراق وفارس حيث كانت تتجاوب فيها أصداء المدنيات وحضارات قديمة .

2- ان المعتزلة ينحدرون في أصلهم من سلالة غير عربية؛ لأن أكثرهم كانوا من الموالي .

3- تقبلهم لكثير من آراء الفلاسفة الأقدمين، على الرغم من مخالفتها لتعاليم الإسلام، وذلك بسبب اختلاطهم بكثير من اليهود والنصارى، وغيرهم ممن حمل هذه الأفكار وترجمها إلى العربية[2] .

لم يكتف المعتزلة بإدخال عنصر العقل في المعرفة الدينية، بل قدموه على النص، وأولوا المتشابه من الآيات القرآنية، ورفضوا الأحاديث التي يتعارض ظاهرها مع العقل، وتحرزوا في خبر الآحاد، وقالوا بوجوب معرفة الله تعالى بالعقل، ولو لم يرد شرع بذلك، وإذا تعارض النص مع العقل قدموا العقل؛ لأنه – حسب نظرتهم – أصل النص، ولا يتقدم الفرع على الأصل، فالعقل عند المعتزلة موجب وآمر وناه[3]

وبالرغم من ذلك لم يغفلوا النصوص القرآنية، بل حاولوا أن يجدوا لمذهبهم سنداً وبراهين منها ولكن حيثما وجدوا تعارضاً بين مقررات عقولهم ومفاهيمها الخاصة وبين أحكام الآيات ومدلولاتها الصريحة، أخضعوا الآيات للعقول وأولوها تأويلاً خارجاً عن حدود قواعد اللغة التي نزل بها القرآن الكريم مما أدى إلى صرف النصوص عن مفاهيمها ومعانيها .

(1) – محمّد أبو زهرة ،تاريخ المذاهب الإسلامية ،المرجع السابق ،ص: 130 .

(2) – المرجع نفسه ،ص:129-130 .

(3) – ابراهيم مدكور ،في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق ،دار المعارف ،ج 2.ص:37.

المبحث الثاني:

شبـــــكة المفاهيم

المبحث الثاني: شبكة المفاهيم

الفرقة :

بالفرنسية: groupe

بالانجليزية: compagnie

لغة : الفرق جمع فرقة ، والطائفة من الشيء ومن الناس وهي القيم من كل شي [1]كالفرق والفريق ، والفريق أكثر من الفرقة والقطعة من الإبل دون المئة وهي مثل قولنا : فرقة إنقاذ إو فرقة تمثيل ،والفرقة اسم لثلاث فصاعدا فالطائفة منها تكون فرقة واحدة. [2]

اصطلاحا : هم جماعة تربطهم معتقدات معينة ، وكثيرا ما تعزلهم عن غيرهم ، فيكونون مجتمعا مغلقا وقد يفتحون الباب لمن عداهم كالفرق الاسلامية وهي ثمانية : المعتزلة ـ الشيعة ـ الخوارج ـ المرجئة ـ النجارية ـ الجبرية ـ المشبهة والناجية ، قال النبي ﷺ: " ستفترق أمتي ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة قيل ومنهم أي الفرقة الناجية ، قال عليه السلام : الذي هم على ما أنا عليه وأصحابي " وقد حدثت فرقة ضالة ، وأضاف مختلفة كل واحد منهم يرى على شريعة الأولى ، وأن من خالفه إما مبدع وإما كافر وهذا كله عدول عن مقصد الشارع وسببه ما عرض عليه من الظلال على فهم مقصد الشريعة، وقد كان لأصحاب المقالات طرقا في تعديد الفرق الاسلامية .[3]

(1) – المنجد في اللغة العربية المعاصرة , دار المشرق , بيروت , ط 1 , 2000 ,ص1088.

(2) – النهدي قاموس عربي عربي , دار الهدى , عين مليلة الجزائر , ص 314

(3) رفيق العجم ،مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين ،مكتبة لبنان ناشرون ،ط1 ،1998 ،ج 2 ،ص 1087.

الاجتهاد

لغة: هو البذل الواسع واستفراغه في العقل والا يستعمل الا بما فيه جهد ويقال : اجتهد في حمل الرحي، ولا يقال اجتهد في حمل الخردلة الا علا نحو التجوز بضعف الحامل مثلا : [1] عرفا بذل الجهد في تعريف الاحكام وتمام بذل الواسع في الطلب الى غايته.

اصطلاحا :

استفراغ الجهد والسع ليحصل له ظنا بحكم شرعي ، وهو بذل مجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال [2]

وعند الفقهاء استفراغ الواسع في النظر فيما لا يلحقه لوم ، مع استفراغ الواسع فيه ، ولهذا تسمى مسائل الفروع مسائل الاجتهاد دون مسائل الاصول . [3]

وفي الشريعة :

هو استنفاذ الطاعة في طلب حكم النازل له حيث يوجد ذالك الحكم.

وعند الاصوليين:

هو بذل الفقيه غاية جهد في تحصيل حكم شرعي ، اي استفراغ كامل وسعه والمستفرغ وسعه في تحصيل سمي مجتهدا بكسر الهاء وهو الذي له ملكة الاقدار على استنباط الفروع حتى الاصول ويشترط ان يكون فيه عالما بمدارك الاحكام ، واقسامها وطرق اثباتها ووجوه دلالتها وتفاصيلها المتعلقة بإحكام وانواع العلوم الادبية من اللغة والصرف ، والنحو وغير ذلك.

(1) – رفيق العجم. موسوعة مصطلحات الفقه الاسلامي عند المسلمين ،المجلد الثالث ،دار الكتاب المصري. القاهرة .سنة 1998:ص22.

(2) – سميح غنيم ،موسوعة المصطلحات اصول الفقه عند المسلمين ،مكتبة ناشرون ،لبنان .طبعة الاولى سنة ،1998،ص13.

(3) – رفيق العجم ،موسوعة المصطلحات اصول الفقه عند المسلمين ،المصدر نفسه ،ص، ص25/24.

و يعرفه ابن حزم : استنفاذ الطاعة في حكم النازلة ، حيث يوجد ذلك الحكم و الاجتهاد نوعان: اجتهاد مطلق في جميع الأحكام و هو ما يقدر به على استنباط الأحكام القليلة من إمارة معتبرة عقلا ونقلا في الموارد التي يظفر بها .

و اجتهاد حكم دون حكم و هو ما يقتدر به على استنباط بعض الأحكام و لابد للمجتهد في هذا من أن يعرف جميع ما يتعلق بهذا الحكم ، ومن جملة ما يعرفه فيه أن يعلم أنه ليس مخالفا لنص أو إجماع و لا يشترط معرفة ما يتعلق بجميع الأحكام ، و يشترط للاجتهاد المطلق عند أهل السنة شروط [1]: معرفة مواقع الآيات و الأحكام من الكتاب و معاني مفرداتها و تراكيبها و خواص ذلك الإفادة والاستفادة و ذلك بدراسة كتب اللغة و الصرف و النحو أي معرفة علوم البلاغة من المعاني و بيان معانيها شريعة ، ذلك بمعرفة علم أصول الفقه و أقسام الكتاب من العام و الخاص ، و المشترك و المجمل و الخفي و الظاهر و الناسخ و المنسوخ .

2- معرفة السنة متنها و سندها أي أنها رويت بلفظ الرسول ﷺ ، و معرفة تواترها و احادها ومعرفة حال الرواة من جرح و تعديل

3- معرفة القياس بأنواعه: العلة [2]، الدلالة [3]، العكس [4]

التأويل

بالفرنسية : interprétables

بالإنجليزية :Interpretable

لغة :

(1) - رفيق العجم ،موسوعة مصطلحات الفقه الاسلامي .المرجع السابق ،ص 22.23.

(2) - قياس العلة :اثبات حكم معلوم في معلوم اخر لاشتراكهما في علة الحكم.

(3) - قياس الدلالة :مساواة نوع الاصل في وصف جامع لازما مساويا لعلة حكم.

(4) - قياس العكس :اثبات نقيض حكم الاصل في النزع لوجود نقيض علة فيه.

هو الترجيع و الرد و التفسير و التدبير و حسن التقدير ، و هو الرجوع و يرادف التعبير ، و قيل هو الظن بالمراد .

اصطلاحا :

رد الشيء إلى الغاية المراد منه عملا كان أو عملا فهو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يدخل في ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبيهه أو سببه أو لاحقة أو مقارنة أو غير ذلك من الأشياء التي عدت في تعريف أصناف الكلام المجازي . [1]

شرعا :

صرف اللفظ من معناه الظاهر إلى المعنى يحتمله ، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة مثل قوله تعالى " يخرج الحي من الميت " [2] إذ أراد به إخراج الطير من البيضة ، كان تغيير أو إن أراد به إخراج المؤمن من الكافر ، أو العالم من الجاهل كان تأويل . [3] و التأويل عند العرب له ثلاثة معاني متباينة في القرن 4 ، و التأويل في أصله الاشتقاقي يدور حول معنى الرجوع و العود ، و في القرن 7 هـ يعني التغيير فتقول تأوله أي تفسره ، فالتأويل هو التفسير و التدبير ، و حسن تقدير الأمور . [4]

و في القرن السابع ايضا يقول ابن الأثير : " هو نقل اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترى ظاهر اللفظ " و يقول الزبيدي في كتابه تاج العروس ، هو صرف الآية من معناها إلى معنى تحتمله إذا كان هذا المعنى المحتمل الذي تصرف إليه لأنه موافقا للكتاب و السنة "

ويعرفه الجرجاني : " هو في الشرع صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحمله " و عن ابن رشد : " هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقة إلى الدلالة المجازية من غير أن يحل في ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشبيهة أو لاحقة أو مقارنة أو غير ذلك من الأشياء التي عودت في تعريف أصناف الكلام المجازي " .

---

(1) – مراد وهبة ،المعجم الفلسفي معجم المصطلحات ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،2007،ص145.

(2) – سورة الانعام الآية: 90.

(3) – سميح غنيم ،موسوعة المصطلحات اصول الفقه عند المسلمين ،المرجع السابق ،ص:295 .

(4) – عبد المنعم حنفي . المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة العربية. الطبعة الاولى، 2003 المجلد الاول، ص:296.

وعن ابن تيمية : " هو تحريف الكلم و تجريح السلف حيث يقول : التأويل تحريف للحكم عن مواضعه كما نصه الله تعالى في كتابه و هو إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى " . و يقول إني عدلت عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف اسم جاء القرآن بذمه ، و أنا تحريت في هذه العقيدة إتباع الكتاب والسنة فنفيت ما ذمه الله من التحريف و لم أذكر فيها لفظ التأويل بنفي و لا إثبات . و عند مالك بن أنس : " التأويل بدعة " يقول : "كان من اعتقاد مالك بن أنس ترك التأويل و قيل إن سائل سائله عن الاستواء على العرش فقال مجيبا له : الاستواء معلوم و الكيفية مجهولة ، و الإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة "

و عند ليبنتز : " مرادف إلى الاستقراء و هو الذي يؤدي إلى العلة الأولى و ما يسميه الفلاسفة استقراء أسماه اللاهوتيين تأويلا " .

و يعرف بأنه تفسير ما في النص من الغموض بحيث يبدوا واضحا جليا ذا دلالة يدركها الناس.

كما أنه إعطاء معنى معين لنص ما كما هو الحال في استنباط المغزى من قصة أو قصيدة،...مثلا: و هو إعطاء معنى أو دلالة لحدث أو قول لا تبدو فيه مدة الدلالة الأولى ، و يكون مثلا في التأويلات السياسية . [1]

الإيديولوجية :

بالفرنسية: ldeologie

بالانجليزية : ldology

لـــــــغة : الايدولوجية لفظ مركب من لفظين وهما idée ولفظ علم logos بمعنى علم الفكرة أو علم الأفكار و يطلق عليهما اسم افكارية و ادولوجة [2]

(1) – وجدي وهبة كامل ،معجم مصطلحات اللغة العربية في اللغة و الادب ،دار النشر المهندس ،لبنان 1944 ،ص:63.

(2) – معن زيادة ،الموسوعة الفلسفة العربية ،معهد الانماء العربي ،الطبعة الاولى 1988،ص:159.

اصطلاحا : مصطلح لاتيني الأصل ابتكره الفرنسي ديستوت دي تراسي destutt de trasy (1704-1836) عام 1851في كتابه "مشروع مبادئ الايدولوجية " و فيه يحدد الايدولوجية كعلم موضوعه دراسة الأفكار بالمعنى العام لظواهر الوعي و مزاياها وقوانينها وعلاقاتها مع العلامات التي تمثلها، لاسيما وبالأخص أصلها [1]

كما انهال نسق من الآراء و الاعتقادات السياسية و القانونية و الأخلاقية و الجمالية المعنية ففي الماركسية (تعبر انعكاسا صادقا وتعبيرا عن الواقع وجزء من البناء الفوقي super struture لذلك حتى تعكس العلاقات الاقتصادية و يتطابق دائما الصراع الإيديولوجي مع الصراع الطبيعي) [2]

طبقا لهاذا يعرفها كارل ماركس في كتابه (الأيدولوجية الألمانية) المنشور عام 1829م بأنها مجموع الأفكار و المعتقدات التي تسود مجتمعا ما بفعل الظروف الاقتصادية و السياسية القائمة .

ولقد تطور المصطلح على يد علماء الاجتماع فذهب البعض مثل أميل دور كاهايم (1858-1919) في كتابه قواعد المنهج الاجتماعي بما نا اسلوب في التفكير وفرق يبن الأيديولوجيات المحددة لفئات صغيرة معينة تعبر عن سعيها وراء مصالحها الضيقة مثل : ايدلوجية صغار رجال الاعمال والأيديولوجيات الشاملة التي هي التزام كامل بطريقة الحياة .

كما عرفها البعض الاخر في الخمسينيات والتسعينيات من القرن الحالي مثل : ريمون ارون وسيمون مارتن ليبت الأيديولوجيا على انما دين علماني بينما ذهب سوسيولوجيون اخرون مثل تاليكوت بارسونس في تعريف الأيديولوجيا كنظام لتفسير الظواهر كطريقة لتسهيل فهما لفئات اجتماعية معينة

(1) - اندريه لالالند ،موسوعة لالاند الفلسفية ،منشورات عويدات ،باريس ،المجلد الثاني ،الطبعة الثانية ،2001 ،ص:611.

(2) - كميل الحاج ،الموسوعة المسيرة في الفكر الفلسفي و الاجتماعي عربي انجليزي ،مكتبة لبنان ،الطبعة الاولى ،2001 ص:81.ص:81.

اما الشيوعية المعاصرة فتفترق بين الأيدولوجية الزائفة التي تشوه الحقائق من خلال تفسيرها الخاطئ وابتعادها عن الواقع وبين الإيديولوجية السليمة التي تعكس الوعي على حقائق الصراع الطبقي . [1]

ومما سبق نجد انه بالإمكان تعريف أيديولوجية علا أساس نتاج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبقية (المجتمع والفرد) مما يحدد موقفا فكريا وعمليا معينا لمعتنق هذا النسق الذي يربط بين الأفكار في مختلف الميادين الفكرية والسياسية والأخلاقية والفلسفية و الاجتماعية وهي حصيلة تفاعل مجموعة من العناصر تمثل كل الجوانب فهي مجموعة القيم و الأفكار و الأنساق المعرفية التي ترتبط ببعضها البعض وتنشئ فيما بينها مظاهر اجتماعية واقتصادية وسياسية .

كما يمكن أن تكون الأيدولوجية علمية وقد تكون غير علمية اي قد تكون انعكاسها صادقا أو زائفا للواقع وان تطور الأيديولوجي يتأثر بطريقة غير مباشرة بعدد من العوامل التي تتجاوز نطاقها [2]

الأيدولوجية رؤية متكاملة ومنهج وفلسفة ،يرى البعض ان هذا العصر هو عصر الايديولوجيات ويصفها البعض بأنها عقائد وأنها تحاول أن تحل محل الدين والأيديولوجية لا تعكس بصدق الواقع الاجتماعي المادي دائما وربما كان ذالك سبب التخلف الفكري غالبا عن الواقع المادي والاستقلال النسبي للأيديولوجية بحيث يستحيل تفسير مضمونها تفسيرا مباشرا [3].

(1) – عبد الوهاب الكياني ،الموسوعة السياسية ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،الطبعة الاولى ،1981 ،ص:324.

(2) – روزنتال يودين ،الموسوعة الفلسفية ،ترجمة: سمير كرم ،دار الطليعة للطباعة و النشر ،بيروت ،الطبعة الثالثة 1981،ص:68.

(3) – عبد المنعم حنفي. المرجع السابق .ص:136.

المبحث الثالث:

من أعلام المعتزلة

المبحث الثالث: من اعلام المعتزلة

1-*واصل بن عطاء (131 – 80هـ، 700- 748م).

أبوحذيفة واصل بن عطاء البصري المعتزلي المعروف بالغزَّال، شيخ المعتزلة، ومن بلغاء المتكلمين في زمانه، وُلد بالمدينة ونشأ بالبصرة، وكان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً، فتجنب الراء في خطابه وضُرب به المثل في ذلك.

كان واصل يجلس إلى الحسن البصري، رضي الله عنه، فلما ظهر الاختلاف، وقالت الإباضية بتكفير مرتكبي الكبائر، وقالت الجماعة إنهم مؤمنون وإن فسقوا بالكبائر، خرج واصل بن عطاء عن الفريقين وقال: ,إن الفاسق من هذه الأمة لا هو مؤمن ولا كافر، بل في منزلة بين المنزلتين· فطرده الحسن البصري من مجلسه، فاعتزل عنه، وجلس إليه عمرو بن عبيد، فقيل لهما ولأتباعهما, :معتزلون.·

من آرائه ومناظراته

إنّ واصل هو أوّل من أظهر المنزلة بين المنزلتين ، لأنّ الناس كانوا في أسماء أهل الكبائر من أهل الصلاة على أقوال. كانت الخوارج تسمّيهم بالكفر والشرك. والمرجئة تسمّيهم بالإيمان. وكان الحسن وأصحابه يسمّونهم بالنفاق. [1]

رأيه في مرتكب الكبيرة

ذهب واصل بن عطاء إلى القول بأنّهم فسّاق غير مؤمنين ، لا كفّار ولا منافقون. واستدلّ على ذلك بما نقله المرتضى عنه في أماليه من أنّنا نجد أهل الفرق على اختلافهم يسمّون صاحب الكبيرة فاسقاً ، ويختلفون في ما عدا ذلك من أسمائه ، لأنّ الخوارج تسمّيه مشركاً فاسقاً ، والشيعة الزيدية تسميه كافر نعمة فاسقاً ، والحسن يسمّيه منافقاً فاسقاً ، والمرجئة تسميه مؤمناً فاسقاً. فاجتمعوا على تسميته بالفسق. واختلفوا فيما عدا ذلك من أسمائه فالواجب أنّ يسمّى بالاسم الّذي اتّفق عليه وهو الفسق.

(1) – الشريف المرتضي العلوي ،أمالي المرتضى ، حققه: محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار إحياء الكتب العربية 1954 ،ج 1 ،ص: 161.

ولا يسمّى بما عدا ذلك من الأسماء الّتي اختلف فيها. فيكون صاحب الكبيرة فاسقاً ، ولا يقال فيه إنّه مؤمن ولا منافق ولا مشرك ، ولا كافر نعمة ، فهذا أشبه بأهل الدّين [1]

القواعد الأربع لواصل بن عطاء:

انّ الاعتزال مذهب عقلي أُلقيت نواته في أوائل القرن الثاني بيد واصل بن عطاء ، ثمّ نمت عبر العصور ، فكلّما تقدّم الاعتزال إلى الإمام ، وربّى في أحضانه ذوي الحصافة ، والأدمغة الكبيرة ، أخذ يتكامل في ضوء البحث والنّقاش، وكان الاعتزال في زمن المؤسّس يدور على أربع قواعد فقط ، وهي بالنسبة إلى ما تركنه المعتزلة من التراث الكلامي إلى فترة الانقراض شيء قليل ، وأين هو من الاعتزال الّذي تريه لنا كتب القاضي عبد الجبّار في كتاب المغني أو غيره من البسط في تلك القواعد ، وتأسيس أُصول وقواعد أُخر ، لم تخطر ببال المؤسّس.

قال الشهرستاني : « الواصليّة هم أصحاب واصل بن عطاء واعتزالهم يدور على أربع قواعد:

القاعدة الأُولى : القول بنفي صفات الباري من العلم والقدرة والإرادة والحياة ، وكانت هذه المقالة في بدئها غير نضيجة ، وكان واصل بن عطاء يشرع فيها على قول ظاهر ، وهو الاتّفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليّين [2] قال : ومن أثبت معنى ، وصفة قديمة فقد أثبت إلهين.

القاعدة الثانية : القول بالقدر ، وحاصلها أنّ العبد هو الفاعل للخير والشرّ والإيمان والكفر والطاعة والمعصية ، والربّ أقدره على ذلك.

القاعدة الثالثة : المنزلة بين المنزلتين ، وأنّ مرتكب الكبيرة ليس كافراً ولا مؤمناً ، بل فاسق مخلّد في النّار إنّ لم يتب.

---

(1) – ،المرجع نفسه ،ص 167.

(2) – وهذا يعرب بوضوح عن أنّ الداعي لتأسيس هذه القاعدة ليس انكار صفاته سبحانه كالملاحدة المنكرين لكونه عالماً قادراً ، بل الداعي هو تنزيه الرب عن وجود قديم مثله ، وما نسب إليه الأشعري في كتاب الإبانة ص 107 من الداعي ليس في محله.

القاعدة الرابعة : قوله في الفريقين من أصحاب الجمل وصفّين ، أنّ أحدهما مخطئ لا بعينه ، وكذلك قوله في عثمان وخاذليه ، أنّ أحد الفريقين فاسق لا محالة ، كما أنّ أحد المتلاعنين فاسق لا محالة ، لكن لا بعينه ».

ثمّ رتّب الشّهرستاني على تلك القاعدة وقال : « وقد عرفت قوله في الفاسق وأقلّ درجات الفريقين أنّه لا تقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين ، فلم يجوِّز شهادة عليّ وطلحة والزبير على باقة بقل ، وجوّز أنّ يكون عثمان وعليّ على الخطأ » [1]

أقول : إنّ القاعدة الأُولى إشارة إلى الأصل الأوّل من الأُصول الخمسة ، أعني التّوحيد ، وهذا الأصل عندهم رمز إلى تنزيهه سبحانه عن التشبيه والتجسيم ، كما أنّ القاعدة الثانية من فروع الأصل الثاني ، أعني القول بالعدل ، فتوصيفه سبحانه به يقتضي القول بالقدر ، أي إنّ الانسان يفعل بقدرته واستطاعته المكتسبة ، ولا معنى لأن يكون خالق الفعل هو الله سبحانه ، ويكون العبد هو المسؤول. نعم دائرة الأصل الثاني (العدل) أوسع من هذه القاعدة.

والقاعدة الثالثة نفس أحد الأُصول الخمسة ، وبقي منها أصلان . الوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ولم يأت ذكر منهما في كلام « واصل ».

وأمّا القاعدة الرابعة فقد خالف فيها واصل وتلميذه عمرو بن عبيد جمهور المعتزلة.

مؤلّفاته

ذكر ابن النديم في الفهرست . وتبعه ابن خلّكان . أنّ لواصل التّصانيف التالية :

1 . كتاب أصناف المرجئة.

2 . كتاب التّوبة.

---

(1) – أبي الفتح الشهرستاني. الملل و النحل من الفرق والأديان، ت: أمير على مهنا وعلي حسن فاعود ،دار المعرفة لبنان ،ج1 ،ص 49.

3 .كتاب المنزلة بين المنزلتين.

4 .كتاب خطبته الّتي أخرج منها الرّاء. وقد نشرت هذه الخطبة عام 1951 في المجموعة الثانية من نوادر المخطوطات بتحقيق عبدالسلام هارون.

5 .كتاب معاني القرآن.

6 .كتاب الخطب في التّوحيد والعدل.

ومن المحتمل أنّه قام بجمع خطب الإمام عليّ في التّوحيد والعدل

فأفرده تأليفاً.

7 .كتاب ما جرى بينه وبين عمرو بن عبيد.

8 .كتاب السّبيل إلى معرفة الحقّ.

9 .كتاب في الدعوة.

10 .كتاب طبقات أهل العلم والجهل. وغيرذلك.

2- أبو الهذيل العلاف : 135- 235 هـ / 753- 850 م

أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبيد الله بن مكحول العلاف مولى عبد القيس، و سمي بالعلاف لأن داره كانت بالعلافين .

مولده :

اختلف المؤرخون في مولده ، فبعضهم يقول أنه ولد سنة 134 هـ ، وبعضهم يقول أنه ولد 135 هـ و لكن نقل لنا الخطيب البغدادي رواية عت أبي يعقوب الشحام أحد تلاميذ أبي الهذيل يقول فيها أن أبا الهذيل سأل ولديه عن السنة التي ولد فيها فأخبراه أن إبراهيم ابن عبد الله الحسن بن الحسن قتل و له من العمر عشر سنين ، و قتل ايراهيم هذا سنة 134 هـ ، و إذن تكون ولادة أبي الهذيل سنة 135 هـ [1]

نشأته :

نشأ أبو الهذيل بالبصرة و بقي فيها حتى سنة 204 هـ ثم ذهب إلى بغداد حين دعاه المأمون إليها ولكنه لم يبقى بها أيضا توفي سنة 235 هـ [2]

مؤلفاته :

بينما لم يذكر ابن نديم في الفهرست أي تأليف لأبي الهذيل يحكي ابن المرتضي عن يحيى بن بشر أن لأبي الهذيل 60 ستين كتابا في الرد على المخالفين في دقيق الكلام . [3]

(1) – علي مصطفى العزابي ،ابو الهذيل العلاف اول متكلم اسلامي تأثر بالفلسفة ،مطبعة حجازي، مصر ،الطبعة، 1941، ص:41.

(2) – المرجع نفسه، ص: 15.

(3) – الامام المهدي احمد. المنية والامل في شرح الملل ة النحل ، تحقيق: محمد جواد مشكور، دار الندى، الطبعة الثانية،1990، ص: 25.

قال ابن خكان : " و لأبي الهذيل كتاب يعرف بالميلاس. [1]

و ذكر البغدادي كتابين لأبي الهذيل هما (الحجج) و (القوالب). [2]

نظريته في العلم :

تطرق أبو الهذيل إلى مسألة المعارف هل هي ضرورية أو اكتسابية و اتخذ فيها موقفا خاصا عرضه عبد القادر البغدادي في " الفرق بين الفرق " فقال : ابن أبا الهذيل " لما وقف على اختلاف الناس في المعارف : هل هي ضرورية ام اكتسابية ؟ ترك قول كل من زعم أنها كلها ضرورية أم اكتسابية ، و اختار لنفسه قولا خارجا عن أقوال السلف ، فقال المعارف ضربان : أحدهما باضطرار ، و هو معرفة الله عزوجل و معرفة الدليل الداعي إلى معرفته ، و ما بعدهما من العلوم الواقعة عن الحواس أو القياس فهو علم اختيار و اكتساب .

ثم إنه بنى على ذلك قوله في مهلة المعرفة ، نخالف سائر الأمة ، فقال في الطفل : إنه يلزمه في الحال الثانية من حال معرفته بنفسه أن يأتي بجميع معارف التوحيد و العدل بلا فصل و كذلك عليه أن يأتي مع معرفته بتوحيد الله سبحانه و تعالى بمعرفة جميع ما كلفه الله تعالى بفعله حتى إنه لم يأتي بذلك كله في الحال الثانية من معرفته ، و مات في الحال الثالثة ، مات كافرا و عدوا لله تعالى مستحقا الخلود في النار. [3]

-إذا فإن مسألة المعارف ليست نظرية فحسب بل تترتب علينا نتائج عملية ن والأصل فيها أن علوم الناس وسائر الحيوانات ضربان : ضروري ومكتسب والفرق بينهم من جهة قدرة العالم على علمه المكتسب و استدلاله عليه ن ووقوع الضروري فيه من غير استدلال منه ، ولا قدرة له عليه .

(1) – ابن نديم ،الفهرست ،تحقيق: ابراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت لبنان،1997، ص:39.

(2) – ابن خلكان ،وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ،تحقيق: احسان عباس ،دار صادر، بيروت ،لبنان، 1972،ص: 266.

(3) – بدوي عبد الرحمان. مذاهب الاسلامين، دار العلم للملاين، بيروت. لبنان، 1997، ص:136.

والعلم الضروري قسمان :

علم بديهي في الانتساب كعلم العالم منا بوجود نفسه وبما يجد في نفسه من ألم و لذة ، وجوع وعطش ، وحر وبرد ، وفرح وحزن ، ونحو ذلك .

علم بديهي في النفي كعلم العالم منا باستحالة المحالات ، وذلك كعلمه بأن شيء واحد لا يكون قديرا ومحدثا ، وأن الشخص لا يكون حيا وميتا في حال واحد ، وأن العالم بالشيء لا يكون جاهلا به من الوجه الذي علمه في حال واحد .

و أما العلوم الحسية فمدركة من جهة الحواس الخمسة... و العلوم النظرية نوعان عقلي وشرعي وكل واحد منهما مكتسب للعالم به واقع له باستدلال منه عليه، وبعضها أصلي من البعض. [1]

"وأما العلوم النظرية مقسمة على أربعة أقسام أحدهما استدلال بالعقل من جهة القياس والنظر والثاني معلوم من جهة التجارب و العادات ، والثالث معلوم من جهة الشرع والرابع معلوم من جهة الاهانة في بعض الناس أو بعض الحيوانات دون البعض ، فأما المعلوم بالنظر والاستدلال بجهة العقل فكالعمل بحدوث العالم وقدم صانعه وتوحيده وصفاته وعدله وحكمته ، وجواز ورود التكليف منه على عباده وصحة نبوة رسله بالاستدلال عليها بمعجزاتهم" . [2]

ونحو ذلك من المعارف العقلية النظرية ، وأما المعلوم بتجارب الرياضيات كعلم الطب في الادوية والمعالجات ، وكذا العلم بالحرف والصناعات ، وقد يقع هذا النوع ما يستدرك بالقياس على المعتاد ، غير أن أصولها مأخوذة عن التجارب والعادات ــ وأما المعلوم بالشرع كالعلم بالحلال والحرام ، والواجب والمسنون والمكروه ، وسائر أحكام الفقه وإنما أضيفت العلوم الشرعية إلى النظر لأن صحة الشريعة مبنية

(1) – ابي منصور عبد القادر بن طاهر التميمي. اصول الدين، المجلد الاول، الطبعة الاولى، اسطانبول تركيا، سنة النشر: 1928، ص ،ص: 8.9.

(2) – بدوي عبد الرحمان. مذاهب الاسلامين، المرجع السابق، ص: 137.

على صحة النبوة ، وصحة النبوة معلومة من طريقة النظر و الاستدلال ،ولو كانت معلومة بالضرورة من حس أو بديهة ، لما اختلف فيها أهل الحواس والبديهة لما صار المخالف فيها معاندا كالسفسطائية المنكرة للمحسوسات ــ وأما المعلوم بالإلهام على التخصيص كالعلم بذوق الشعر وأوزان أبياته في بحوره ". [1]

وموقف أبي الهذيل كما عرضه البغدادي هو موقف يختلف عن موقف القائلين بأن المعارف كلها ضرورية وعن موقف القائلين بأن ما هو معلوم بالحواس والبديهة فهو ضروري ، و ما هو معلوم بالاستدلال فهو اكتسابي .

والذين قالوا أن المعارف كلها ضرورية هم المعروفون باسم أصحاب المعارف ومن أبرزهم الجاحظ وقد احتج أصحاب المعارف بأن قالوا " لو لم يكن العلم بالله تعالى ضروريا وكان من فعلنا ، لكان يصح من الواحد منا أن يختار الجهل بدلا من العلم في الحالة الثانية من النظر ، لأن من حق القادر على الشيء قادرا على حبس هذه إذا كان له ضد ، والمعلوم أنه لا يمكن ذلك ــ إلا أن المعرفة ليست من فعلنا وأن لم تكن من فعلنا كانت ضرورية لكن أبا الهذيل إنما ذهب إلى أن المعرفة ضرورية في حالة واحدة فقط هي معرفة وجود الله والدليل الداعي إلى معرفته ، وقصر الضرورة في المعرفة على هذه المسألة فقط، وما عدا هذا فهو مكتسب مراد ، بما في ذلك المعارف الحسية و الاستدلالية طبعا ، ولعله إنما قال بأن المعرفة بوجود الله الدليل المثبت لهذا الوجود ضروريان حتى يثبت المسؤولية على الذين لم تبلغهم رسالات الأنبياء ، إذ لو كانت معرفة وجود الله ضرورية لما كان هناك عذر لأحد في الجهل به وبالتالي لم يعف أحد في مسؤولية الإيمان بالله ، ومن العقوبة على الكفر به أو إنكار وجوده أو الجهل به ومعنى هذا انه لم يقل بهذه الاسباب من نظرية المعرفة وطبيعة المعلوم ، بل لأسباب دينية عملية تتعلق بالمسؤولية عن الإيمان [2].

(1) – بدوي عبد الرحمان. مذاهب الاسلامين، المرجع السابق، ص: 138.

(2) - المرجع نفسه ،ص: 140.

صفات اللـــه :

يرى أبو الهذيل ان ذات الله واحدة ، لا كثرة فيها بأي وجه من الوجوه ، ولهذا لم يجعل لصفات الله معاني قائمة بذاتها ، بل قال إنها هي ذات الله فعلمه هو ذاته ، وقدرته هي ذاته " إن الله تعالى عالم بعلم "هو هو "وبهذا يقصد الهذيل أن الله عالم لذاته قادر لذاته . [1]

(1) – بدوي عبد الرحمان. مذاهب الاسلامين، المرجع السابق، ،ص: 147.

الفصل الثاني
الأصول الخمسة عند المعتزلة

المبحث الاول: الأصل الأول التوحيد عند المعتزلة

المبحث الثاني: الأصل الثاني العدل عند المعتزلة

المبحث الثالث: الأصل الثالث الوعد و الوعيد

المبحث الرابع: الأصل الرابع المنزلة بين المنزلين عند المعتزلة

المبحث الخامس: الأصل الخامس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة

المبحث الأول:

الأصل الأول التوحيد عند المعتزلة

تمهيد الفصل :

اشتهرت المعتزلة بأصولها الخمسة ، فمن دان بها فهو معتزلي ومن نقص منها أو زاد عليها فليس منهم وتلك الأصول المرتبة ، حسب أهميتها ، عبارة عن : التوحيد ، العدل ، الوعد والوعيد ، المنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، فهذا ما اجتمعت عليه المعتزلة .

المبحث الاول: الأصل الأول التوحيد عند المعتزلة:

"عرفنا أن القول بنفي الصفات قد بدأ قبل ظهور المعتزلة على يد الجعد بن درهم، ثم الجهم بن صفوان الذي اشتهر بنشره لهذا المذهب، وإليه نسبت فرقة الجهمية "[1] ثم أنه لما ظهرت المعتزلة أخذت في جملة ما أخذته من الجهمية القول بنفي الصفات، ودليل ذلك: أن مؤسس مذهب الاعتزال واصل بن عطاء[2]"كان ينفي الصفات معتقدا أن إثباتها يؤدي إلى تعدد القدماء؛ وذلك شرك، ولذا كان يقول: "إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين. "[3]

ويرى الشهرستاني: أن القول بنفي الصفات كما بدأه واصل كان غير ناضج؛ لأنه شرع فيه على قول ظاهر، وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين[4].

أما المعتزلة الذين خلفوه؛ فإنهم عاصروا حركة ترجمة الكتب اليونانية والكتب الفارسية إلى العربية التي تشتمل على الفلسفة وبعض الأمور الدينية؛ وخصوصا كتب الفلاسفة.

"كان الفلاسفة يرون أن الله تعالى واجب الوجود بذاته، وأنه واحد من كل وجه" [5] فنفوا صفات الباري

---

(1) – عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة ومقف أهل السنة منها، مكتبة الرشد الرياض، السعودية،ط2،1995 ص:84.

(2) - المرجع نفسه، ص84.

(3) –أبي الفتح الشهرستاني ،الملل و النحل من الفرق والأديان، تح: أمير على مهنا وعلي حسن فاعود ،دار المعرفة لبنان. ج1،ص:51.

(4) – المرجع نفسه ،ص:51.

(5) – أبي الفتح الشهرستاني ،الملل و النحل من الفرق والأديان ،المرجع السابق ص:51.

تعالى زائدة على الذات، وقالوا: أنه تعالى عالم بالذات لا يعلم زائد على ذاته[1]

"وهذا أفلوطين (وهو الذي تأثر به المسلمون أكثر من تأثرهم بغيره من فلاسفة اليونان، يتحدث عن تعالية الله تعالى، ويمنع أن نطلق عليه صفة من الصفات؛ لأننا بذلك نشبهه تعالى بالأفراد، فلا نقول أن لله تعالى علما لأنه هو العلم...وليس يحتاج تعالى إلى بصر؛ لأنه ذاته النور الذي يبصر به الناس[2].(وقد تأثر المعتزلة بهؤلاء الفلاسفة، فاقتبسوا منهم قولهم في الصفات .

يقول الغزالي والشهرستاني: "إن المعتزلة وافقوا الفلاسفة على قولهم في الصفات."[3]

ولذا فإن المعتزلة الذين جاؤوا بعد واصل أخذوا بتأثير الفلسفة يفسرون قوله، ويضيفون إليه بعض التعديلات التي لا تؤثر على الجوهر، ويؤيدون ذلك بشبهات عقلية، فقالوا: إن الله عالم بذاته، قادر بذاته لا يعلم وقدرة هي صفات قديمة ومعان قديمة ومعان قائمة به.

وقد ذكر ابن المرتضي المعتزلي إجماعهم على ذلك، فقال: "وأما ما أجمعت عليه المعتزلة، فقد أجمعوا على أن للعالم محدثا قديما قادرا عالما حيا " [4]

وقد تمسكوا في قولهم هذا بشبهات، منها ما يلي:

الشبهة الأولى :

يقول أبو الحسن الخياط" : أن الله تعالى لو كان عالما بعلم، فإما أن يكون ذلك العلم قديما أو يكون محدثا، ولا يمكن أن يكون قديما؛ لأن هذا يوجب وجود اثنين قديمين، وهو تعدد وهو قول فاسد. ولا يمكن أن يكون علما محدثا، لأنه لو كان كذلك يكون قد أحدثه الله إما في نفسه فإن كان أحدثه

(1) – عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة ومقف أهل السنة منها، المرجع السابق، ص85.

(2) – المرجع نفسه ،ص85.

(3) – لمرجع نفسه ،ص85.

(4) – المرجع نفسه ،ص85.

الله في نفسه أصبح محلا للحوادث، وما كان محلا للحوادث فهو حادث، وهذا محال، وإذا أحدثه في غيره، كان ذلك الغير عالما بما حله من دونه[1].

الشبهة الثانية :

يقول يحيى بن الحسين وهو من أئمة الزيدية : "... وأما ما ذكر من العلم فإنه لا يخلو من أن يكون الله العالم بنفسه ويكون العلم من صفاته في ذاته لا صفته لغيره، فقد جعل مع الله سواه، ولو كان مع الله سواه؛ لكان أحدهما قديما والآخر محدثا... فقال: إنه العالم بنفسه. . وأنه لا علم ولا عالم سواه[2].

الشبهة الثالثة :

يروي الشهرستاني عن المعتزلة أنهم قالوا: "لو قامت الحوادث بذات الباري تعالى لا تصف بها بعد أن لم يتصف، ولو اتصف لتغير، والتغير دليل الحدوث؛ إذ لابد من مغير"[3]

الشبهة الرابعة :

يقول الرازي:" وهو يحكي شبهات المعتزلة في نفي الصفات: "والشبهة السادسة: أن الله تعالى إنما كفر النصارى في قوله تعالى: ﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ ... ﴿٧٣﴾ ﴾ الآية [4] ،فلا يخلو إما أن يقال أنه تعالى إنما كفرهم؛ لأنهم أثبتوا ذواتا ثلاثة قديمة بأنفسها، أو لأنهم أثبتوا ذاتا موصوفة بصفات متباينة، والأول باطل؛ لأن النصارى لا يثبتون ذواتا ثلاثة قديمة قائمة بأنفسها، ولما لم يقولوا بذلك استحال أن يكفرهم الله بسبب ذلك، ولما بطل القسم الأول ثبت القسم الثاني، وهو أنه تعالى إنما كفرهم لأنهم أثبتوا ذاتا موصوفة بصفات متباينة، ولما كفر النصارى لأجل أنهم أثبتوا صفاتا

(1) – عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ،المرجع السابق: ص 85-86.

(2) – المرجع نفسه: ص87.

(3) – المرجع نفسه: ص88.

(4) – المائدة : الآية 73.

ثلاثة، فمن أثبت الذات مع الصفات فقد أثبت أكثر من ثلاثة، وكان كفره أعظم من كفر النصارى؛ لأنه أثبت أكثر مما أثبتوا..."[1]

الشبهة الخامسة :

يقول ابن تيمية: (ادعت المعتزلة أن صفات الباري تعالى ليست زائدة على ذاته؛ لأنه لا يخلو إما أن يقوم وجوده بتلك الصفة المعينة بحيث يلزم من تقدير عدمها عدمه. أولا[2]

إن كان لا يقوم وجوده إلا بها؛ فقد تعلق بها وصار مركباً من أجزاء لا يصح وجوده إلا بمجموعها، والمركب المعلول.[3]

و ان كان لا يقوم وجوده بها ولا يلزم من تقدير عدمها عدمه فهي عرضية والعرض معمول[، وهما على الله محال فلم يبق إلا أن صفات الباري غير زائدة على ذاته، وهو المطلوب[4].

رأي الهذيل العلاف في الصفات:

ذكرنا في الكلام على رأي الجمهور، أن جمهور المعتزلة يرون أن الله عالم بذاته، لا يعلم لا يعلم زائد على ذاته، وهكذا في سائر الصفات. إلا أن أبا الهذيل خالفهم وأتى برأي آخر فقد قال: "إن الله عالم بعلم وعلمه ذاته، قادر بقدرة، وقدرته ذاته، حي بحياة وحياته ذاته. " [5]

و يقول في موضع آخر: "الله عالم بعلم هو هو، وقادر بقدرة هي هو، وحي بحياة هي هو وكذلك في سائر الصفات... "[6]

(1) –فخر الدين الرازي. الأربعين في أصول الدين ،تح: د. حمد حجازي السقى ،مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ،مصر ص:159.

(2) – عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة ومقف أهل السنة منها ،المرجع السابق ،ص90.

(3) – المرجع نفسه: ص90.

(4) –شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ،بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ،حققه: الدكتور حسن رشيد محمد علي، مجمع الملك فهد للطباعة، السعودية، ج 2،ص:605.

(5) – عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة ومقف أهل السنة منها ،المرجع نفسه ،ص91.

(6) – المرجع نفسه: ص91.

ويقول الخياط: "أن أبا الهذيل (كان يقول: إن الله هو الله." من هذه الأقوال الثلاثة نستطيع أن نعرف مذهب أبي الهذيل في الصفات؛ وهو أنه أثبت صفات هي بعينها ذات، والفرق بين هذا الرأي ورأي جمهور المعتزلة بينه الشهرستاني في كتاب (الملل والنحل) فقال: "إن الذين قالوا إن الله عالم بذاته لا يعلم قد نفوا الصفة، أما أبو الهذيل فإنه أثبت صفة هي بعينها ذات "[1] ، والذي يظهر أن هذا الفرق إنما هو فرق في الطريقة لإثبات غاية واحدة وهي نفي الصفات حقيقة في الذات ومتميزة عنها، وهو ما يتفق فيه أبو الهذيل مع الجمهور.[2]إذا فالاختلاف إنما هو في الطريقة لإثبات غاية واحدة.

(1) – أبي الفتح الشهرستاني ،الملل و النحل من الفرق والأديان ،المرجع السابق ،ص:51.

(2) – عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة ومقف أهل السنة منها ،المرجع السابق ،ص95.

المبحث الثاني:

الأصل الثاني العدل عند المعتزلة

المبحث الثاني: الأصل الثاني العدل عند المعتزلة:

رأي المعتزلة في أفعال الله:

تكلمنا –فيما سبق– عن الأصل الأول، وهو التوحيد، والآن نتكلم عن الأصل الثاني، وهو العدل، وعلاقة هذا الأصل بسابقه، هو أن البحث في العدل عند المعتزلة بحث في أفعال الله سبحانه وتعالى –وأفعاله تأتي بعد إثباته وإثبات صفاته، وعلى ذلك فمجيء العدل بعد التوحيد لأنه ينبني عليه.

يقول القاضي عبد الجبار" :وأما الأصل الثاني من الأصول الخمسة، وهو الكلام في العدل،

وهو كلام يرجع إلى أفعال القديم تعالى، وما يجوز عليه وما لا يجوز، فلذلك أوجبنا تأخير الكلام في العدل عن الكلام في التوحيد..." [1]

وبعد ان عرفنا صلا هذا الأصل سابقة يحسن ان نعرف ماهي حقيقة العدل عند المعتزلة ؟

حقيقة العدل:

يقول القاضي عبد الجبار : " أعلم أن العدل مصدر عدل يعدل عدلا، كما أن الضرب مصدر ضرب يضرب ضربا، وقد يذكر ويراد به الفعل، ويذكر ويراد به الفاعل، فإذا وصف به الفعل فالمراد به كل فعل حسن يفعله الفاعل ينفع به غيره أو ليضره" [2].

" أما العدل في اصطلاح المتكلمين فيراد به: إن أفعاله تعالى كلها حسنة ،وانه لا يفعل القبيح ، و لا يخل بما هو واجب عليه [3] .

ليتضح رأي المعتزلة في هذا، وتعرف الأحكام التي يصح ثبوتها في الأفعال، والتي لا يصح ثبوتها- كما يرون- لا بد أن نعرف ما هو الفعل عندهم.

الفعل عند المعتزلة:

يقول القاضي عبدالجبار: "إن الفعل هو: ما وجد من جهة من كان قادراً عليه"[4].

أحكام الفعل:

يقول القاضي: "اعلم أن الفعل ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما لا صفة له زائدة على وجوده، وهـذا لا يوصـف بقبح، ولا حسن عند شيـوخنا ويعلل

(1) – عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة ومقف أهل السنة منها ،المرجع السابق:151.

(2) - المرجع نفسه ،ص:151.

(3) - المرجع نفسه ، ص:152.

(4) – القاضي حسن عبد الجبار،المغني في أبواب العدل والتوحيد ،الشركة العربية ،مصر، ط1380،1هـ ،ج6 ،ص 5.

ذلك بأن الحسن والقبيح لابد من أن يكون لهما حكم زائد على الوجود، لأنه لو لم يحصل لهما ذلك، لم يكن أحدهما بأن يكون حسناً أولى من صاحبه ولا الآخر بأن يكون قبيحاً أولى منه، لأن الوجود حصل لهما على السواء...[1]

الثاني: ما له صفة زائدة على وجوده: يقول القاضي – وهو يتكلم عن هذا النوع من الأفعال-: "... و هذا النوع إما أن يقع ممن هو عالم به أو يقع ممن لا يعلمه. إذا كان الفعل قد وقع ممن لا يعلمه ولا يتمكن من ذلك مثل: حركات النائم والساهي، فهذا لا حكم له، ولا يدخل في أفعال الله تعالى، لأن الله عالم لذاته، فلا يصح وقوع شيء منه من غير أن يعلمه[2]

" أما إذا وقع ممن هو عالم به: فإما أن يقع ولا إلجاء ولا إكراه أو يقع وهناك إلجاء وإكراه، إن وقع إلجاء وإكراه فهذا لا حكم له...وإن وصف بأنه حسن أو قبيح، ولكن حكم القبيح والحسن لا يثبت فيه"[3] ،لأنه لا يدخل في حيز ما يستحق به الذم أو المدح [4].

وهذا النوع أيضا لا يدخل في أفعال الله تعالى، لأنه سبحانه وتعالى يستحق المدح في أفعاله، وتفارق حاله حال الملجأ [5]، من حيث لا تصح المنافع والمضار عليه.[6]

من هذا العرض نخلص إلى أن الأحكام التي يصح ثبوتها في أفعال الله – عند المعتزلة- هي التفضل والواجب بقسيمة المخير و المضيق، وماعدا ذلك من الأحكام فلا يصح ثبوتها في أفعال الله.

وبناءا على هذا فإن الله عز وجل لا يقبل القبيح بوجه من الوجوه، وكما لا يفعله فكذلك لا يريده.

---

(1) –المصدر نفسه ،ص: 7.

(2) – المرجع نفسه،ص: 13.

(3) – القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد المعتزلي ،المجموع المحيط بالتكليف، المطبعة الكاثولوكية ،بيروت ، 1965 ، ط1 ،ج1 ،ص: 232-233.

(4) – القاضي ابو حسن عبد الجبار ،المغني في أبواب العدل والتوحيد ،المرجع نفسه ،ص ،ص 6-7.

(5) - عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة ومقف أهل السنة منها ،المرجع السابق ،ص154.

(6) - القاضي حسن عبد الجبار ،المغني في أبواب العدل والتوحيد ،المرجع نفسه ،ص 13.

فمن الأدلة على أن الله لا يفعل القبيح ما يلي:

يقول القاضي : أنه تعالى عالم بقبح القبيح، ومستغني عنه، عالم باستغنائه عنه، ومن كانت هذه حالته لا يختار القبيح بوجه من الوجوه.

" وأما الذي يدل على انه تعالى مستغني عن القبيح، فإنه تعالى غني لا تجوز عليه الحاجة أصلا" وأما الذي يدل على أنه تعالى مستغني عن القبيح ن فهو داخل في الدلالة الأولى التي تنبني على انه تعالى عالم لذاته.

وأما الذي يدل على انه من كان هذا حاله لا يختار القبيح لوجه من الوجوه هو أن نعلم ضرورة في الشاهد أن أحدثا إذا كان عالم بقبح القبيح مستغنيا عنه عالما باستغنائه عنه فإنه لا يختار القبيح

البتة ، و إنما يختاره لعلمه بقبحه ولغناه عنه.[1]

أما الأدلة على أنه تعالى لا يريد القبيح، فمنها ما هو نقلي، يقول القاضي عبد الجبار:" إن كتاب الله المحكم يوافق ما ذكرناه من القول بالتوحيد والعدل". ثم يورد بعض الآيات مستدلا بها على أن الله لا يريد القبيح، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ الآية [2] وقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ ﴿٧﴾ ﴾ الآية [3] وما هو عقلي ،يقول القاضي" إن إرادة القبيح قبحه" ويعلل ذلك بقوله غن إرادة القبيح غنما تقبح لكونها إرادة للقبيح بدليل أنها متى عرفت كونها على هذه الصفة عرف قبحها .[4]

(1) – القاضي عبد الجبار ،الأصول الخمسة ،تح: د. فيصل بدير عون، جامعة شمس مجلس النشر العلمي ،الكويت ، 1998 ص:302-303.

(2) - سورة البقرة: الآية205.

(3) – سورة الزمر: الآية 7.

(4) - عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة ومقف أهل السنة منها ،المرجع السابق ،ص158.

رأي المعتزلة في أفعال العباد :

ذكرنا سابقا عند الكلام على رأي المعتزلة في أفعال الله أنهم ينزهون الله عن كل قبيح ويرتبون على ذلك نفي أن يكون تعالى خالقا لأفعال العباد، لأن فيها ما هو قبيح.

وقبل تبيين رأي المعتزلة في هذه المسألة، لا بد من الإشارة إلى أنهم يقسمون أفعال العباد إلى أفعال مباشرة ، وأفعال التولد.

أفعال العباد المباشرة:

ليتضح رأي المعتزلة في أفعال العباد المباشرة لا بد من سياق شيء من أقوالهم التي قالوها بهذا الصدد والتي تؤكد صحة ما ننسبه إليهم.

يقول عبد الجبار "...اتفق كل أهل العدل على أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم و أن الله عز وجل أقدرهم على ذلك ولا فاعل لها، ولا محدث سواهم، و أن من قال إن الله سبحانه خالقها ومحدثها، فقد عظم خطؤه، وأحالوا حدوث فعل من فاعلين " [1] .

ويقول : "... و الفرض به الكلام في أفعال العباد الغير مخلوقة منهم، وأنهم المحدثون لها..." [2]

من هذين النصين يظهر ما يلي:

– اتفاق أهل العدل على أن الله غير خالق لأفعال العباد وماعدا ضرار بن عمر[3] وحفص الفرد[4]، فقد وافقا قول أهل السنة و الجماعة على أن أفعال العباد مخلوقة فيهم لله تعالى.

– اتفاق أهل العدل أيضا على أن العباد خالقون أفعالهم، وان الله أقدرهم على ذلك [5].إذا كان المعتزلة ينكرون أن يكون الله تعالى خالق أفعال العباد فهل ينكرون علمه الأزلي بها ؟

(1) – القاضي عبد الجبار ،الأصول الخمسة ،المرجع السابق ،ص: 323.

(2) – القاضي عبد الجبار ،المغني في أبواب العدل والتوحيد ،المرجع السابق ،ج6 ،ص: 8

(3) –ضرار بن عمر: كان يختلف إلى واصل بن عطاء ثم صار مجبرا (الجبرية).

(4) –حفص الفرد : من المتقدمين في علم الكلام وهو من المجبرة وكان معتزليا.

(5) –ابن الحزم الظاهري ،الفصل في الملل و الاهواء والنحل ،مكتبة محمد علي صبح واولاده ،القاهرة ،مصر، 1964، ج3،ص:41

يقول الخياط :" إن المعتزلة لم ينكروا العلم الأزلي فالله تعالى عندهم لم يزل عالما بكل ما يكون من أفعال خلقه، لا تخفى عليه خافية ولم يزل عالما من يؤمن ومن يكفر أو يعصي " .[1]

يقول القاضي" ... ان الله عز وجل أقدر على ذلك..."

يقول : واصل ابن عطاء "... العبد فاعل للخير والشر... والرب تعالى أقدره على ذلك كله..."[2]

و منه نستنتج أن المعتزلة لم تنكر أن القدرة التي يعمل بها الإنسان من الله تعالى.

2- أفعال التولد:

تعريف المعتزلة لأفعال التولد:

يقول الاسكافي : " أفعال التولد هي كل فعل يتهيأ وقوعه على الخطأ دون القصد إليه أو الإرادة له، فهو التولد، و كل فعل يتهيأ وقوعه إلا بقصد، ويحتاج كل جزء منه إلى تحد وعزم و إرادة له فهو خارج من حد التولد داخل الحد المباشر " . [3]

خلاف المعتزلة في: لقد اختلف المعتزلة في أفعال التولد على أقوال أهمها ما يلي:

قول من قال إن المتولدات أفعال لا محدث لها ومن قال بهذا القوال ثمامة ابن الأشرس ، فقد جعل هذه الحوادث ماعدا الإرادة حدثا لا محدث له.[4]

(1) –أبي الحسين عبد الرحيم الخياط المعتزلي ،الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد ،مطبعة دار الكتب المصرية ، مصر، 1925، ص:118.

(2) - أبي الفتح الشهرستاني ،الملل و النحل من الفرق والأديان ،المرجع السابق ،ص47.

(3) –أبي حسن علي بن اسماعيل الأشعري ، مقالات الاسلاميين و اختلاف المصلين ،ت: محمد يحي الدين عبد الحميد ،المكتبة المصرية بيروت ،لبنان 1990 ،ج2 ،ص 84-85.

(4) - القاضي عبد الجبار ،الأصول الخمسة ،المرجع السابق،ص338.

قول من نسبها إلى طبع الإنسان كالجاحظ أو فعل الله تعالى بإيجاب الخلقة كالنظام، يقول القاضي عبد الجبار:" إما المتولدات ففيها نوع من الإختلاف... ففي الناس من علقها بالطبع و فيهم من قال إن هذه الحوادث تحدث في الجمادات إنها تحصل فيها بطبع المحل وهو النظام ."[1]

وهو قول المعتزلة وقد قسموا افعال التولد إلى قسمين:

ما تولد من غير الحي، كحرق النار، وتبريد الثلج، وقد اختلفوا فيه فقال بعضهم فعل الله، وقال آخرون فعل الطبيعة ، وقد فريق آخر أفعال لا فاعل لها .

ما تولد من الإنسان من الإنسان أو الحي: قالوا: هذا من فعل الإنسان ومن قال بهذا القول بشر بن المعتمر منشأ القول بالتولد.[2]

رد البغدادي على أفعال التولد فقال: "إن أفعال التولد من فعل الله عز وجل ، ولا يصح أن يكون الإنسان فاعلا في غير محل قدرته لأنه يجوز أن يمد الإنسان بيده وتر قوسه و يرسل السهم منها، فلا يخلق الله في السهم ذهابا و يجوز أن يقع السهم على ما أرسله فيه، ولا يؤثر فيه .

و لأن الإنسان ليس مكتسبا لهذا الفعل حتى يضاف إليه و إنما يصح من الإنسان إكساب فعله في محل قدرته".[3]

(1) - المرجع نفسه ،ص387.

(2) – أبي حسن علي بن اسماعيل الأشعري ،مقالات الاسلاميين و اختلاف المصلين ،المرجع السابق ،ص: 57.

(3) - عبد القادر البغدادي ،أصول الدين ،دار الفنون التركية ،اسطنبول ،تركيا ،ط1 ،1927 ،ص138.

المبحث الثالث:

الأصل الثالث الوعد و الوعيد

المبحث الثالث: الأصل الثالث الوعد و الوعيد:

قبل البدء في الكلام على هذا الفصل لا بد من بيان حقيقة الوعد والوعيد عند المعتزلة، وكذلك حقيقة الحلف والكذب عندهم لما له من علاقة.

أ . حقيقة الوعد:

"الوعد هو حقيقة الخبر المتضمن إيصال النفع إلى الغير أو دفع الضرر عنه في المستقبل ،سواء كان حسنا مستحقا أم لا ، كما يقال أنه تعالى وعد المصطفين بالثواب فقد يقال وعدهم بالتفضل ،مع أنه غير مستحق" [1]

ب . حقيقة الوعيد:

" هو كل خبر يتضمن إيصال الضرر إلى الغير أو تفويت نفع عنه في المستقبل ولا فرق بين أن يكون حسنا مستحقا ، وبين أن لا يكون كذلك كما نرى أن الله توعد العصاة بالعقاب فقد يقال "

(1) – القاضي عبد الجبار. شرح الأصول الخمسة ،ص: 134.

رأي المعتزلة في الوعد :

يقول القاضي :"...و أما علوم الوعد والوعيد فهو: أن الله عز وجل وعد المصطفين بالثواب...وأنه يفعل ما وعد به لا محالة ولا يجوز عليه الحلف والكذب" [1]

ومنه ترى إذا المعتزلة أن الله يجب أن ينفذ وعده بل فإن المكلف ينال ما وعد به عن طريق الاستحقاق.

و هذا هو رأي عامة المعتزلة ما عدا الشيخ أبي القاسم ومن معه من البغداديين فقد خالف في القول بأن الثواب ينال عن طرق الاستحقاق.

وقد رد القاضي "عبد الجبار على أبي القاسم قائلا:"... والأصل في الجواب عليه أ يقال: أن... الله تعالى إذا جعل هذه الأفعال الشاقة علينا وكان يمكنه ألا يجعلها كذلك، فلا بد من أن يكون في ذلك من الثواب ما ذكرناه" [2]

ورد على قول أبي القاسم في الثواب أنه يجب إيصاله إلى المصطفين من حيث الجود فقال : أما قوله في الثواب وأنه يحب إيصاله إلى المصطفين من حيث الجود ، فظاهر التناقض لأن الجود وهو التفضل والتفضل هو : ما يجوز لفاعله أن يفعله وأن لا يفعله والواجب هو ما لا يجوز له أن لا يفعله ....." [3]

رأي المعتزلة في الوعيد :

ليتضح رأي المعتزلة في الوعيد لا بد من إيراد شيء من أقوالهم في هذا وأقوال من نقل عنهم يقول القاضي عبد الجبار : "...وأما علوم الوعد والوعيد فهو أن الله تعالى وعد المصطفين بالثواب و توعد العصاة بالعقاب وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة ولا يجوز عليه الحلف والكذب " [1]

(1) – القاضي عبد الجبار. شرح الأصول الخمسة ،المرجع السابق ،ص:135.

(2) – القاضي عبد الجبار. شرح الأصول الخمسة القاضي عبد الجبار. شرح الأصول الخمسة المرجع السابق، ص:136.

(3)– المرجع نفسه ،ص617.

ويقول : "...وأما الوعيد الوارد عن الله تعالى ، فإنه ليس بمقصور تناوله على الكفار دون الفساق ولا على الكفر دون الفسق على حد ما حكي على بعض المرجئة من أن الفاسق ليس بمعنى بآيات الوعيد قطعا وذلك بأن آيات الوعيد واردة بلفظة تتناول الفقه كتناولها للكفرة " [2]

يقول الشهرستاني : "...و اتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا عن غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكافر..." [3]

و مما سبق يظهر رأي المعتزلة في الوعيد، وهو أن الفاسق إذا مات على غير توبة عن كبيرة وارتكبها يستحق النار مخلدا فيها لأن الله تعالى توعده بذلك ولا بد أن ينفذ وعيده لكن عذابه يكون أخف من عذاب الكافر ، و لقد أيد المعتزلة رأيهم في الوعيد بشبهات نقليه وعقلية نذكر منها:

الشبهة الأولى: قال تعالى :﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ ﴾ الآية [4]

ووجه الدلالة من الآية كما يقول القاضي هو أنها دلت على أن من غلب كبائره على طاعته هو من أهل النار خالدا فيها [5]

(1) – القاضي عبد الجبار. شرح الأصول الخمسة ،المرجع السابق ،ص ،ص:135.136.

(2) – عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ،مكتبة الرشد الرياض ،السعودية،ط 2، 1995 ،ص:219.

(3) – أبي الفتح الشهرستاني ،الملل و النحل من الفرق والأديان، تح: أمير على مهنا وعلي حسن فاعود ،دار المعرفة لبنان ،ط 3،1993،ج1،ص 79.

(4) – سورة البقرة، الآية:81.

الشبهة الثانية: قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾ الآية [1]

ووجه الاستدلال هنا أن المجرم يتناول اسم الكافر والفاسق جميعا ، فيجب أن يكون مرادين بالآية معنيين بالنار ، لان الله لو أراد أحدهما دون الأخر لبين ذلك و الآية تدل على أن الوعيد بالخلود لأنه لم يخص مجرما من مجرم ، و يبين أنهم خالدون في النار والخلود هو الدوام الذي لا انقطاع له. [2]

الشبهة الثالثة: يروي عبد الرحمان الإيجي [3]أن المعتزلة قالوا : "إن الله سبحانه وتعالى أوعد بالعقاب وأخبر به ، فلو لم يعاقب لزم الخلف في وعيده والكذب في خبره وهو محال " [4]،فالوعيد الوارد عن الله عز و جل لا يتبدل ولا يتغير.

الشبهة الرابعة: يقول القاضي عبد الجبار: "... العاصي لا يخلو حاله من أحد الأمرين إما أن يعفى عنه أو لا يعفى عنه، فإذا لم يعفى عنه فقد بقي في النار خالدا فيها وهو الذي نقوله و إن عفي عنه فلا يخلو فإما أن يدخل الجنة أو لا..." [5]

هذه الشبهة خاطئة وباطلة ولا تدل على تخليد الفاسق في النار و بيان ذلك أن الفاسق في حال العفو عنه يدخل الجنة تفضلا من الله عز وجل بدليل قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِيٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلۡمُقَامَةِ مِن فَضۡلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٞ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٞ ﴿٣٥﴾ ﴾ "الآية [6]

---

(5) – عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ،المرجع السابق ،ص220.

(1) – سورة الزخرف، الآية: 84.

(2) – القاضي عبد الجبار بن احمد الهمذاني ،متشابه القران ،دار النصرة للطباعة و النشر ،1966 ،ج2 ،ص: 609.

(3) - هو عبد الرحمان بن عبد الغفار الإيجي ولد سنة: 706 هـ و توفي سنة 756 هـ و هو عالم بأصول الدين و المعاني العربية.

(4) – عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، ص: 228.

(5) – القاضي عبد الجبار ،شرح الأصول الخمسة ،تح:فيصل بدر عون ،المرجع السابق ،ص،ص: 666.667.

(6) – سورة فاطر،الآية : 35.

المبحث الرابع:

الأصل الرابع المنزلة بين المنزلين عند المعتزلة:

المبحث الرابع: الأصل الرابع المنزلة بين المنزلين عند المعتزلة:

أن هذا الأصل هو نقطة البدء في نشأة المعتزلة وقد سبق أن أشرت عن الحديث عن نشأة المعتزلة وسبب تسميتهم أن هذا الأصل هو سبب الاختلاف بين واصل والحسن حيث أتى واصل ابن عطاء برأي خاص في مرتكب الكبيرة وعلى إثره طرده الحسن البصري فاعتزل في سارية من سواري مسجد البصرة يقرر هذا الرأي حتى انضم إليه واستحسن رأيه فسماهم الناس بالمعتزلة وبدأ مذهبهم يظهر إلى الوجود بصفة مستقلة .

ما المقصود بالمنزلة بين المنزلتين :

يقول القاضي عبد الجبار: " الأصل في ذلك أن هذه العبارة إنما تستعمل في شيء ينجذب إلى كل واحد منهما بشبه، هذا في أصل اللغة، وأما في الاصطلاح المتكلمين فهو العلم بأن لصاحب الكبيرة اسم بين الاسمين وحكم بين الحكمين " [1]

ويشرح هذا القول والتعريف فيقول : " إن صاحب الخبرة له اسم بين الاسمين ، فلا يكون اسم كافر ولا اسم مؤمن ، وإنما يسمى فاسقا وكذلك صاحب الكبيرة له حكم بين الحكمين ، فلا يكون حكمه حكم الكافر ، ولا حكم المؤمن بل يقود له حكم ثالث ، وهذا الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين" [2]،" و ما أجمعت عليه المعتزلة على أن المنزلة بين المنزلتين تفي أن الفاسق لا يسمى مؤمنا ولا كافرا..." [3]

(1) – القاضي عبد الجبار بن احمد الهمذاني ،شرح الأصول الخمسة ،مكتبة وهبة، الطبعة الاولى.1965، ص:137.

(2) – المصدر نفسه ،ص: 697.

(3) – المصدر نفسه ،ص: 697.

ويقول الأسفراني:"... مما اتفقت عليه المعتزلة من فضائهم قولهم: إن حال الفاسق الملهي يكون في منزلة بين المنزلتين لا هو مؤمن ولا هو كافر، وإن هو خرج من الدنيا قيل أن يتوب يكون مخلدا في النار..." [1]

من هذه الأقوال يظهر مقصود المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين وهو أن مرتكب الكبيرة ليس مؤمنا ، ولا كافرا لا في الاسم ولا في الحكم بل في منزلة بين المنزلتين فلا يسمى مؤمنا ولا يسمى كافرا بل يسمى فاسقا وحكمه كذلك بين الحكمين هذا في الدنيا أما في الآخرة فإنه يخلد في النار يكون عذابه أخف من الكافر.

لقد تمسك المعتزلة بشبهات في أجل المنزلة بين المنزلتين نذكر منها:

الشبهة الأولى: يقول واصل بن عطاء :"وجدت أحكام الكفار المجمع عليها المنصوصة في القران كلها زائدة عن صاحب الكبيرة ، فوجب زوال اسم الكفر عنه بزوال حكمه لأن الحكم يتبع الاسم كما أن الاسم يتبع الفعل وأحكام الكفر المجمع عليها... على ضربين ..."

الأول: حكم أهل الكتاب : قال تعالى:﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ٢٩ ﴾ الاية [2] .

هذا حكم الله في أهل الكتاب، وهو زائل عن صاحب الكبيرة.

(1) – أبي المضفر الاسفراني. التبصير في الدين، تحقيق: كمال يوسف حرب، مركز الأبحاث الثقافية، بيروت. لبنان، الطبعة الأولى:1983، ص: 65.

(2) – سورة التوبة، الآية: 29.

الثاني: حكم الله في مشركي العرب : قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ ذَٰلِكَ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَاْ بَعۡضَكُم بِبَعۡضٖۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴿٤﴾﴾ الآية [1] .

فهذا حكم الله في مشركي العرب وفي كل كافر سوى أهل الكتاب وهذا زائل عن صاحب الكبيرة وحكم الله في المنافق: أنه إن ستر نفاقه وكان ظاهره الإسلام فهو مسلم له ما للمسلمين وعليه ما عليهم وإن ظهر كفره أستتيب فإن تاب ولا قتل فهذا الحكم زائل عن صاحب الكبيرة .

وحكم الله في المؤمن الولاية والمحبة والوعد بالجنة قال تعال :﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥٧﴾﴾ الآية [2] .

وقال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿٧٢﴾﴾الآية [3]

وحكم الله عز وجل في صاحب الكبيرة أن لعنه وأعد له عذابا أليما قال تعالى:﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُعۡرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ وَيَقُولُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾﴾ الآية [4]

(1) - سورة محمد، الآية: 04.
(2) - سورة البقرة، الاية: 257.
(3) - سورة التوبة، الاية:72.
(4) - سورة هــود، الاية:18.

فوجب أن صاحب الكبيرة وليس بمؤمن لزوال أحكام المؤمن عنه في كتاب الله و وجب انه ليس بكافر لزوال أحكام الكفار عنه، ووجب أنه ليس بمنافق لزوال أحكام النفاق عنه، ووجب أنه في عذاب أخف من عذاب الكافر. [1]

ويقول واصل في موضع أخر: "... أن الإيمان عبارة عن خصال خير فإذا اجتمعت فيه سمي المرء مؤمنا وهو اسم مدح، والفاسق لم يستكمل خصال الخير ولا استحق اسم المدح، فلا يسمى مؤمنا، وليس هو بكافر أيضا...لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة فهو من أهل النار خالدا فيها، إذا ليس في الآخرة ألا فريقان فريق في الجنة وفريق في السعير، ولكنه تخفف عنه النار..." [2]

الشبهة الثانية: يقول الخياط: " إن واصل بن عطاء لم يحدث قولا لم تكن الأمة تقول به " إذ أنه وجد الأمة مجمعة على تسمية أهل الكبائر بالفسق والفجور مختلفة فيما سوى ذلك من أسمائهم بما أجمعوا عليه... وتفسير ذلك: أن الخوارج وأصحاب الحسن كلهم مجمعون و المرجئة على أن صاحب الكبيرة فاسق فاجر ، ثم تفردت الخوارج فقالت :هو مع فسقه وفجوره كافر وقالت الموحية هو مع فسقه وفجوره منافق. [3]

فقال لهم واصل بن عطاء : قد اجتمعتم على أن تسميتهم صاحب الكبيرة بالفسق والفجور ، فهو اسم له صحيح بإجماعكم وقد نطق به القران ، فوجد بتسميته بذلك وما تفرد به كل فريق منكم من الأسماء فدعوى لا تقبل منه إلا بينه من كتابه تعالى أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

رأي أهل السنة و الجماعة:

من هذه الأقوال تبين أن مرتكب الكبيرة عند أهل السنة ليس بكافر كما تقول الخوارج ، وليس بكامل الإيمان كما تقول الخوارج، وليس بمنزلة بين المنزلتين كما تزعمه المعتزلة ، بل هو مؤمن ناقص الإيمان

(1) – أبي الحسين عبد الرحيم الخياط المعتزلي ،الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد ،مطبعة دار الكتب المصرية ،مصر، 1925، ص:118

(2) – القاضي عبد الجبار بن احمد الهمذاني ، شرح الأصول الخمسة ، المرجع السابق ،ص ص: 714.713.

(3) – أبي الحسين عبد الرحيم الخياط المعتزلي . الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد، المرجع السابق، ص: 118.

يقدر ما ارتكب من معصية وفي الآخرة لا يخلد في النار بل هو تحت مشيئة الله عز وجل إن شاء غفر له وإن شاء عذبه على قدر ذنوبه ثم أخرجه من النار قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾ ﴾ الآية [1]

(1) - سورة النساء، الاية: 48.

المبحث الخامس:

الأصل الخامس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة.

المبحث الخامس: الأصل الخامس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة:

1-حقيقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة

حقيقة الأمر و النهي:

أما **الأمر** هو قول القائل لمن دونه في الرتبة افعل

و **النهي**: هو قول القائل لمن دونه لا تفعل

المعروف و المنكر:

أما المعروف: فهو كل فعل عرف فاعله حسنه أو دل عليه ولهذا لا يقال في أفعال الله تعالى معروف، لما لم يعرف حسنها، ولا دل عليه [1]

ان المعروف عند المعتزلة هو الفعل الحسن الذي يفعله فاعله وهو عارض حسنه أو أنه يدل على حسنها وقولهم " ولا دل عليه" أي وليس هناك دليل حسنها

أما المنكر فهو كل فعل عرف فاعله قبحه أو دل عليه ولو وقع من الله تعالى لا يقال أنه منكر، لما لم يعرف قبحه ولا دل عليه [2]

حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة وأقسامه

2- حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

"يقول الزمخشري "...الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات ..." [3]

" ويقول القاضي : "...أعلم لأنه لا خلاف في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..." [4]

و من هذه الأقوال يتضح حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة وهو أنه واجب كفائي.

ومن أدلتهم :

(1) - القاضي عبد الجبار بن احمد الهمذاني. شرح الأصول الخمسة، المرجع السابق، ص: 141.

(2) - المرجع نفسه، ص: 141.

(3) - الزمخشري ،الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ،دار المعرفة، بيروت لبنان ،الطبعة الثانية: 2009،الجزء الأول ،ص: 452.

(4) - القاضي عبد الجبار بن احمد الهمذاني ،شرح الأصول الخمسة ،المرجع السابق ،ص: 142.

أ. أدلة المعتزلة على وجوبه : يدل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

من الكتاب : قوله تعالى:﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ وَلَوۡ ءَامَنَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَكَانَ خَيۡرًا لَّهُمۚ مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ١١٠﴾ الآية[1]

. أما من السنة: فقوله :ﷺ " ليس لعين ترى الله تعصي فتطرف حتى.تغير أو تنتقل ". الحديث [2]

. أما من الإجماع : فلا إشكال فيه فقد اتفقوا عليه . [3]

ب/ أدلة المعتزلة على أن الأمر بالمعروف واجب كفائي : ومن أدلتهم نذكر

. من كتاب الله تعالى قوله﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٠٤ ﴾ الآية [4].

ويقول الزمخشري : أن من في قوله تعالى :﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ ﴾ للتبعيض لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات. [5]

. و من السنة: قولهﷺ : "وقد سئل وهو على المنبر من خير الناس؟ فقال صلى الله عليه وسلم" أمرهم بالمعروف وانهاهم عن المنكر واوصلهم للرحم "الحديث [6]

(1) - سورة آل عمران ،الآية: 110.

(2) - حديث أخرجه ابن ماجه و الإمام احمد. تجارات4، ج:6، ص: 346.

(3) - القاضي عبد الجبار بن احمد الهمذاني ،شرح الأصول الخمسة ،المرجع السابق ،ص: 145.

(4) - سورة آل عمران ،الآية:104.

(5) – الزمخشري ،الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،المرجع السابق ،ص: 452.

(6) - رواه الامام احمد في مسنده ،تح: الارناؤوط و اخرين ،مؤسسة الرسالة ،مجلد6 ،ص 432

" ففي هذا الحديث دلالة على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب وجوب عين، إلا أن الأمر فيه للترغيب ولو كان واجب وجوب عين بما كان كذلك " [1]

2/ أقسام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

الأول : باعتبار الحكم : يرى القاضي عبد الجبار أن مشايخه أطلقوا القول في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والواجب أن يفصل القول فيه فيقال المعروف ينقسم إلى :

أ: ما يجب والأمر بهذا القسم واجب

ب: المندوب إليه: والأمر بهذا القسم غير واجب، لأن حال الأمر لا يزيد عن حال الفعل المأمور به في الوجود .

ثم قال : وأما المناكير فهي كلها من باب واحد في وجوب النهي عنها ، لأن النهي إنما يجب ليقبحها والقبح ثابت في الجميع [2]

الثاني :أقسام الأمر بالمعروف :

. ما لا يقوم به إلا الأئمة وذلك كإقامة الحدود وحفظ السلام

. ما يقوم به غير الأئمة من كافة الناس وذلك مثل النهي عن شرب الخمر والزنا والسرقة ...ولكن إذا كان هناك إمام مفترض الطاعة فالرجوع له أولى [3]

(1) – عواد بن عبد الله المعتق ، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ،المرجع السابق ،ص: 269.

(2) – عواد بن عبد الله المعتق. المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، المصدر السابق، ص: 269.

(3) – المصدر السابق، ص: 269.

خاتمة الفصل:

تعتمد المعتزلة على أصلين كبيرين وهما التوحيد و العدل ، والعدل في رأيهم يعني أن الشريعة تدرك بالعقل قبل أي تنزيل ، وأن كل فصل يستحق جزاء إما ثواب وإما عقاب ،هذه هي النقط الأساسية للاعتزال وجميع المعتزلة المتفقون عليها .

الفصل الثالث
المشاكل التي عالجتها المعتزلة ومناقشتها

المبحث الاول: أراء المعتزلة في الخلافة ومناقشتهم

المبحث الثاني: توحيد الأسماء والصفات عند المعتزلة و مناقشتهم

المبحث الثالث: مشكلة مرتكب الكبيرة

المبحث الأول:

أراء المعتزلة في الخلافة ومناقشتهم

تمهيد الفصل:

برزت المعتزلة بفكرها الذي يقدم العقل على النقل حيث بدأت بفكرة أو عقيدة واحدة ،ثم تطور خلافها فيما بعد ، ولم تقف عند حدود تلك المسألة ، بل تجاوزها ليشكل منظومة من العقائد والأفكار. فكيف نظرت المعتزلة الى مشكلة الخلافة ؟

المبحث الأول: أراء المعتزلة

ان كل مجتمع انساني محتاج إلى رئيس يديره وإلى دستور وقوانين تنظم شؤونه، وإذا كانت المجتمعات الحديثة تشعر بحاجتها إلى رئيس أو إلى حكومات تتولى شؤونها الحيوية من اقتصادية وسياسية وقضائية وتربوية... الخ، فإن الاسلام وهو في بداية عهده ينظر إلى الرئيس كمدير لشؤونه الدينية والدنيوية ولا غرابة في ذلك لأن الأمة ملتفة حول عقيدة دينية توضح للمؤمن سلوكه في دنياه نحو ربه ونحو غيره من البشر، ولما كان الاسلام "دينا" و "عملا" والصلة بينهما وثيقة متبادلة لزم الجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية بقيادة رئيس واحد هو "الامام" والمهمة الملقاة على عاتقه جد خطيرة فيجب أن لا يتولاها إلا من هو أهل لها، ولكن من أين يستمد الإمام سلطته ومن يحق له انتخابه؟ وما هي مكان الشرع المنزل؟ وهل للعقل البشري الحق بأن يفسره حسب ما أوتي من مغرفة ونور؟ [1] ،نحن إذن بصدد مسألتين أساسيتين: الأولى خاصة بمنابع سلطة الإمام، والأخرى خاصة بالدستور المنزل للأمة، وقد جابهت هاتان اعطاء أجوبة متنوعة تبين تباين نزاعاتهم ومصالحهم وتكوينهم، وليس المشكلتان الاسلام منذ أوائل عهده، فحاول المجتمع الاسلامي ومفكروه هنا مجال بحث الحلول المتضاربة التي قدمتها الفرق الاسلامية من "الشيعة"، "الخوارج "و "مرجئة" لهاتين المشكلتين ويكفينا القول أن المعتزلة عند ظهورهم جابهوا هاتين المشكلتين اللتين كانتا تواجهان العالم الاسلامي كافة.

(1) – البير نصري نادر، فلسفة المعتزلة، مطبعة الرابطة،1951،الجزء الثاني،ص147.

لو أخذت المعتزلة تبعثهما بشكل يتفق واتجاهها الفكري العلم وهو اتجاه عقلي صرف. [1]

أراء المعتزلة في الامامة:

الاختلاف بين المعتزلة لا يجوز ان يقوم إلا في الفروع ومسألة الإمامة في نظرهم مسألة فرعية واختلاف الآراء فيها لا يعد هدما للمذهب أو خروجا عليه.

وبالرغم عن ندورة المصادر عن المعتزلة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة الامامة، استطعنا بعد الجهد استخلاص من آرائهم المتباينة في هذه المسألة فليس للمعتزلة رأي واحد في هذا الموضوع، إن الأكثرية منهم يشاطرون الشيعة في قولهم بأن " لا إمامة إلا بالنص والتعيين" والأقلية منهم يشاطرون أهل السنة في قولهم بأن الإمامة ينالها من هو أهل لها.

ويلاحظ أن الملطي [2] " لا يفرق بين هذين الرأيين عند المعتزلة ويجعلهم جميعا على رأي واحد اذ يقول: هم سموا أنفسهم معتزلة وذلك عندما بايع الحسن بن علي معاوية وسلم اليه الأمر اعتزلوا الحسن ومعاوية وجميع الناس وذلك انهم كانوا من أصحاب علي ولزموا منازلهم ومساجدهم وقالوا:" نشتغل بالعلم والعبادة قسموا بذلك معتزلة" وفي موضع آخر يسمى الملطي معتزلة بغداد الزيدية وهم القائلون بإمامة المفضول مع وجود الأفضل وإن عليا أفضل الناس بعد الرسول لا يسبقه بالفضل أحد من الأئمة[3].

ولكن يتضح من كتب الملل ككتاب المقالات الأشعري و الملل للشهرستاني والفرق بين الفرق للبغدادي والتبصير في الدين للاسفراني وفرق الشيعة للنوبختي...الخ.

(1) – البير نصري نادر، فلسفة المعتزلة، المرجع نفسه، ص148 .

(2) – ابن عبد الرحمان الملطي، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تح، محمد عزب ،مدبولي القاهرة ،ط1 ،1992،ص28.

(3) – المرجع نفسه،ص27..

أن واصل بن عطاء والأصم وهشام الفوطي والجبائي وابنه أبا هاشم كانوا على رأي أهل السنة وباقي المعتزلة كانوا على رأي آخر قريب من رأي الشيعة الامامية.

المعتزلة القائلون بالرأي السني:

يذكر البغدادي موقف المعتزلة الأولين من مسألة الإمامة قائلا: وفرق عيون الرافضة المائلين إلى الاعتزال يطعن شيوخ المعتزلة في إمامة على بعد شك زعيمهم "واصل" في شهادة علي وأصحابه [1]، ففكرة انتخاب الإمام بالأغلبية واسناد الإمامة لمن هو الأصلح فكرة أصلية في الاعتزال، وواصل بن عطاء كان مترددا في صحة خلافة على إذ يقول في الفريقين من أصحاب الجمل وأصحاب صفين " أن أحدهما لا بعينه مخطئ " وكذلك قوله في عثمان وقاتليه أن أحد الفريقين فاسق لا محالة كما أن أحد المتلاغين فلا يجوز قبول شهادة غلي وطلحة والزبير [2] ،ويوضح أبو بكر الأصم [3] ،رأي واصل فيقول أن الأمة لا تعقد إلا بالإجماع على الإمام وقصد بقوله هذا الطعن في إمامة علي لأن الأمة لم تجتمع عليه لثبوت أهل الشام على خلافة إلى أن توفاه الله، فأنكر الأصم إمامة علي مع قوله بإمامة معاوية لاجتماع الناس عليه بعد قتل علي [4] ،واتجاه الأصم اتجاه سني صريح وهو أيضا اتجاه هشام الفوطي القائل ان الأمة إذا اجتمعت كلمتها وتركت الظلم والفساد احتاجت إلى إمام يسويها وإذا أعطت وفجرت وقتلت إمامها لم تعقد الإمامة لأحد في تلك الحال، فكأنه أراد الطعن في إمامة علي لأنها عقدت له حال [5] الفتنة وبعد قتل خليفة سبقه، فحسب رأي الفوطي لا يمكن للأمة في حالة اضطرابات داخلية أن يكون لها إمام شرعي لأن الاضطراب دليل على انقسام الرأي، ولكن هل هذا

(1) – البغدادي ،الفرق بين الفرق وبيان الفرقة بناحية منهم ،تح: محمد الخشن ،مكية ابن سينا، القاهرة ص150.

(2) – الشهرستاني، الملل والنحل ، تحقيق عبد الأمير علي مهنا و علي حسن فاعود ، دار المعرفة بيروت ،ط3، ج1 ،ص54 .

(3) – أبوبكر الأصم من أصحاب عثمان الطويل احد أصحاب واصل بن عطاء، رأس المعتزلة.

(4) – البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة بناحية منهم ،المرجع نفسه ، ص150.

(5) – المرجع نفسه ،ص150

الانقسام يعني أن كلا الطرفين المتنازعين على خطأ وأن كل إمامة تعقد في هذه الحالة غير شرعية ؟ وهل يمكن رد الأمور إلى نصابها دون وجود رئيس على أحد الطرفين ؟

ان رأي هشام هنا نظري أكثر مما هو عملي ولكن يتضح من قوله بوجوب اجتماع كلمة الأمة عمد اختيار الإمام إن القوة هي مسند الإمامة. [1]

ويساوق هشام الفوطي في رأيه ابو علي الجبائي وابنه أبو هاشم قائلان ان الإمامة بالاختيار [2] وبديهي أن مثل هذا القول يتضمن أن الإمام لن ينتخب إلا بالأكثرية الساحقة إذ أنه لا يختار إلا من إنجازات إليه الأكثرية، والأكثرية تعتبر قوة، فيلاحظ مما تقدم أن الأقلية القائلة باختيار الإمام هم من معتزلة البصرة ولما حددوا وجوب اختيار الإمام في وقت السلم واجتماع كلمة الأمة على هذا الاختيار اعتبروا إمامة أبي بكر شرعية وشكوا في إمامة على فالأمة على رأيهم هي صاحبة السلطة في اختيار الإمام والإمامة لا تكون شرعية إلا باجتماع الأمة عليها. [3]

المعتزلة القائلون بالرأي الشيعي:

وهم الأكثرية اعني جميع معتزلة فرع بغداد ومعتزلة فرع البصرة، عدا من ذكرنا من المخالفين واتجاه هؤلاء شيعي زيدي، ولكن نلاحظ تضاربا في الرأي فيما يختص اتجاه النظام فلذلك نعرض رأيه على حده.

اتجاه النظام:

يقول الشهرستاني أن النظام كان يقول "لا إمامة إلا بالنص والتعيين ظاهرا مكشوفا، وقد نص التعيين على علي في مواضع وأظهره إظهارا لم يشتبه على الجماعة، إلا أن عورا كتم ذلك وهو الذي تولى

(1) – البغدادي ،الفرق بين الفرق ،المصدر السابق ،ص150.

(2) – الشهرستاني ،الملل و النحل ،ج1 ،المرجع السابق،ص88.

(3) – ألبير نصرى نادر، فلسفة المعتزلة ،مطبعة الرابطة ،1951 ،الجزء الثاني ،ص151.

بيعة أبي بكر يوم السقيفة [1] ،ولكن نلاحظ أن النوبختي يتظهر لنا رأي النظام على خلاف ما يذكره الشهرستاني فيقول ان النظام قال: الإمامة تصلح لكل من كان قائما بالكتاب والسنة لقول الله عزوجل " أكرمكم عند الله اتقاكم "وزعم أن الناس لا يجب عليهم فرض الإمامة إذا هم أطاعوا الله أصلحوا سرائرهم و علانيتهم فلهم ان يكونوا كذا إلا وحكم الإمامة قائم باضطرار يعرفونه عينه فعليهم اتباعه [2] فحسب ما يذكره النوبختي هنا عن النظام لا يكون اتجاه هذا الأخير اتجاها شيعيا أماميا كما ذكر عنه الشهرستاني بل هو 'تجاه زيدي وهذا ما يوضحه لنا النوبختي عندما يبين موقف الناس من أبي بكر.

اتجاه باقي المعتزلة– الاتجاه الزيدي –

يوضح الملطي موقف المعتزلة بغداد بكلام لا يترك مجالا للشك، عندما يقول "إن الفرقة الرابعة من الزيدية هم معتزلة بغداد يقولون بقول جعفر بن مبشر الثقفي وجعفر بن حرب الهمداني ومحمد بن عبد الله الاسكافي هؤلاء أئمة معتزلة بغداد هم زيدية يقولون بإمامة المفضول على لفاضل ويقولون أن عليا أفضل الناس بعد الرسول صل الله عليه وسلم لا يسبقه بالفضل أحد من الأمة" [3].

وما يذكره النوبختي قريب من هذا القول عندما يقول أن طائفة من المعتزلة تلت عن قول أسلافها فزعمت ان النبي نص على صفة الإمام ولم ينص على اسمه ونسبه وهذا قول أحدثوه قريبا [4]، ويبدوا أن النوبختي كان يعني معتزلة بغداد هؤلاء أجمعين في قوله هذا، وكلامه صحيح لأن واصلا والأصم من أسلاف المعتزلة كانا يقولان بالرأي السني ولم يذكر أن الخلافة بالنص فيكون معتزلة بغداد قد شلوا فعلا

(1) – الشهرستاني ،الملل و النحل ،ج1،المرجع نفسه،ص64.

(2) – ابن ع الرحمان الملطي ،الشبه والرد على اهل الأهواء والبدع ،تح: محمد عزب، مكتبة مديولي ،القاهرة، ط1، 1992، ص ،ص 29:33.

(3) – النوبختي الحسن بن موسى، فرق الشيعة ،تح: عبد المنعم الحنفي ،دار الرشاد ،الطبعة الاولى ،1992 ، ص8.

(4) – المرجع نفسه ،ص8.

عقول أسلافهم ولكنهم لم يبتكروا هذا القول ابتكارا وإنما وصل إليهم عن بعض معتزلة البصرة، لقد قال أبو الهذيل [1] ،وهو من معتزلة البصرة بانعقاد الإمامة للمفضول مع وجود الفاضل وكأن يجعل أبا بكر أفضل من عمر والأخير أفضل من عثمان ويعود معتزلة بغداد إلى فكرة أبي الهذيل هذه فيحاولون تعليل خلافة أبي بكر ويذكر لنا الملطي حجتهم في هذا الصدد كما يلي:

زعم معتزلة بغداد "إن الإمامة المفضول جائزة مع وجود الفاضل والبرهان على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم ولى همرو بن العاص على فضلاء المهاجرين والأنصار في غزوة ذات السلاسل وقالوا أيضا لو أن رجلا عالما قارئا وآخر دونه في العلم والقراءة قدم فعلى المفضول بهم وصل الفاضل خلفه جاز ذلك بعد أن يكون ها الدون يعلم معا لم الصلاة والقراءة قالوا كذلك بايع المفضول على الفاضل إذا علم أنه يقوم بالإمامة ويؤدي حقها ويعلم علمها، قالوا فكذلك فعل أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم رأوا أبا بكر وإن كان علي أفضل منه يصلي لهم فولوه ورضي بهم علي وتابعهم." [2] .

اما رأي معتزلة بغداد مطابقا لقول الزيدية، فكانت محاولة منهم لعدم تكفير أبي بكر ولإيجاد حل وسيط بين الشيعة الامامية وبين أهل السنة ولا شك أن في تمسك معتزلة بغداد بالقول بأن هناك نصا معينا للإمام ذكره النبي صلى الله عليه وسلم يجعل منهم جماعة موالية للشيعة ولكن غير قائلة بأن النص المتعلق بعلي، ويتضح ذلك مما ذكر الملطي إذ أنه يطلق لفظ الزيدية على معتزلة بغداد ويذكر أنهم يقولون بوجود الفاضل وبتقدم المفضول عليه بإجماع الأمة، فيكون معتزلة بغداد قد أدخلوا شرطا أساسيا في انعقاد الإمامة للمفضول وهذا الشرط هو "إجماع الأمة" ولكن هل المفضول يلازم الرأي السني المرتكز على قوله "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" إذا كان الأمر كذلك فلم يعد هؤلاء المعتزلة زيدية مثل ما ذكر عنهم الملطي، والمعروف أن الزيدية قالت إن الإمام يجب أن يكون من ذرية فاطمة الزهراء، فيكون

(1) – يلاحظ أن أبا الهذيل كان يخطي معاوية ولا يقول بإمامته، الأشعري.

(2) – الأشعري ،مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ،تح: محمد محي الدين، مكتبة النهضة المصرية، ص27.

هنالك شرطان يجب توفرهما في الإمام الشرعي، الشرط الأول: كونه من ذرية فاطمة الزهراء، والشرط الثاني: إجماع الأمة عليه. [1]

" أما فيما يخص الخلفاء الراشدين الثلاثة فمعتزلة بغداد لا تكفرهم لأن عليا أيدهم ولكنها لا تقول بخلافة معاوية لأنه غير مستوف لأحد الشرطين الأساسيين اللذين يجب توافرهما في الإمام الشرعي.

يتضح مما تقدم أن هنالك رأيين متعارضين للمعتزلة، رأيا سنيا واضحا يمثله واصل بن عطاء والأصم

والفوطي والجبائي وابنه أبو هاشم ورأيا شيعيا يمثله باقي المعتزلة لا سيما معتزلة بغداد، فالفرق بين الرأيين يتعلق بشخص الإمام نفسه، بينما يقول الرأي السني إنه لا يشترط فيه نسب ولا قرابة للنبي حتى ولو كان عبداحبشا.

يقول الرأي الثاني بشرط يعتبرونه أساسيا كما أوضحته الزيدية ذلك أنه يكون الإمام من ذرية فاطمة الزهراء. [2]

إنها لمحاولة جريئة تلك لتي قام بها معتزلة بغداد للتوفيق بين لشيعة الأثنى عشرية القائلين بجوب القراية النسبية للنبي ﷺ وبين السنة القائلة بإجماع الأمة بدون تحديد شخص الإمام فتقول المعتزلة: نعم يجب أن يجتمع رأي الأمة ولكن اجتماع على إمام فاضل وأفضل الأئمة علي وسلالته أو أحد أقرباء النبي الفضلاء. [3]

و لما كانت هذا هي أراء الكثرة من المعتزلة في الإمام فهم يذهبون بها إلى أقصى حد فيفحصون على ضوئها شرعية الخروج على السلطان. [4]

(1) – ألبير نصرى نادر، فلسفة المعتزلة ،المرجع السابق ،ج2 ،ص155 .

(2) – ألبير نصرى نادر، فلسفة المعتزلة، المرجع السابق، ص155-156.

(3) – مقالات الاسلاميين ، الأشعري، ت: محمد محي الدين، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى 1950،ص 466.

(4) – الأشعري، مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ،المرجع السابق ،ص 466.

هل يجوز الخروج على السلطان:

هناك فكرة واحدة تستحق الذكر مما عرضناه سابقا من أقوال المعتزلة من مسألة الإمامة وهي أنهم جميعا يغيرون وزنا الاجتماع هو الذي يعيش الأمام غلى الفاضل حسب رأي البعض ،(وهم القائلون بالرأي السني) ويشب الإمام الفاضل حسب رأي البعض الأخر(وهم القائلون بالرأي الشيعي) نعني رأيهم جميعا يكون الإجماع كلمة الأمة أهمية كبرى والإجماع في رأيهم لا يعني الجميع بدون استثناء بل الأكثرية فإذا تحققت هذه الأكثرية وكانت على هدى حق لها أن تكون هي السائدة ويذكر الأشعري بإيجاز موقف المعتزلة من السلطان الذي لم تستوف فيه شروط القيام بمهام السلطة فيقول تقول المعتزلة : " إذا كنا جماعة وكان الغالب عندنا أن نكفي مخالفنا عقدنا الإمام ونهضنا فقتلنا السلطان وأزلناه وأخذنا الناس بالانقياد لقولنا فإن دخول في قولنا الذي هو التوحيد وفي قولنا في العذر وإلا قتلناهم" [1] .

إن هذا القول بالرغم من ايجازه يشمل الشروط التي يجب أن تتوفر للقيام بثورة ضد السلطان كما أنه يوضح موقف الفرقة الغالبة من الناس بعد قلب السلطان ،تحدد المعتزلة شرطين أساسين للثورة على السلطان والخروج عليه:

أولا : يجب الإمكان والقدرة على هذا الخروج.

ثانيا : لا يكون الخروج إلا مع إمام عادل، أي أن تكون القوة في خدمة العدل ولكن من هو الامام العادل؟ يعرفونه بأنه هومن يتولى إنقاذ الأحكام [2] ،كما أن الإمام العادل يمكنه ان يفرض من يقوم مقامه في ذلك . فالإمام العادل هو المحافظ الشريعة المنزلة والمدافع عن التوحيد و العدل. [3]

(1)- ألبير نصري نادر، فلسفة المعتزلة، المرجع السابق ، ص157.

(2) - المصدر نفسه ،ص ،ص158

(3) - المصدر نفسه ،ص 157.

و هذا معناه ضمنا أنه لا يمكن أن يكون الإمام عادلا إلا إذا كان معتزلي العقيدة. [1]

" فمن لا يستوفى هذا الشرط وكتن قد انتزع الحكم بالقوة عد غاضبا له ،وكان على خطأ ووجب مقاتله."[2]

"....وقد ربطت المعتزلة شرط القوة بشرط العدل حتى تكون الثورة شرعية." [3] بعد قلب السلطة يجب إقناع الناس بنقطتين أساسيتين جوهرتين هما: توحيد والقدر.

التوحيد: ومعناه عند المعتزلة رد كل شبه بين لله و المخلوقات ونعني كل الصفات عنه تعالى وردها جميعا إلى الذات والقول بأن كلمه محدث وليس قديم.

القدر: و معناه أن الإنسان قادر غلى أكمله محاسب عليها.

ان السياسة المعتزلة نحوى الناس سياسة سلمية في بدء أمرها ترتكز على إقناع الغير بالعقل وعلى نشر الأصلين الجوهريين لمذهبهم وهما التوحيد والعدل.

اذن المعتزلة لقول أن خارج هذين الأصلين لا توجد حقيقة بل لا يوجد إلا ضلال.

(1) - ألبير نصري نادر، فلسفة المعتزلة، المرجع السابق ،ص 157.

(2) - الأشعري، مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ، المصدر السابق، ص:157.

(3) – المصدر نفسه ،ص:157.

المبحث الثاني:

توحيد الأسماء والصفات عند المعتزلة ومناقشتهم

المبحث الثاني: توحيد الأسماء والصفات المعتزلة :

1- تعريف الاسم في اللغة :

هو ما يعرف به الشيء ويستدل به عليه. [1]

هو ما دل على معنى في نفسه ،غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. [2]

هو حروف منظومة دالة على معنى مفرد. [3]

2- تعريف الاسم في اصطلاح المعتزلة:

قال المعتزلة : "الأسماء هي أقوال الدالة على المسميات" [4]

من خلال تعريف المعتزلة للاسم يتضح أنهم لا يرون في أسماء الله تعالى إلا دلالة على الذات وأن هذه الأسماء لا تحمل معنى زائد غير الذات، وهذا مخالف لتعريف السلف، الذين يرون أن أسماء الله تعالى تدل على معنى في الذات يميزها عن غيرها.

تعريف الصفة في اللغة :

" الصفة في الأصل الفعل الثلاثي وصف و منه وصفه يصفه وصفا وصفة نعته وهذا صريح في أن الوصف والنعت مترادفان، وقد أكثر الناس من الفروق بينهما و لا سيما علماء الكلام وهو مشهور وفي اللسان، وصف الشيء له وعليه إذا حلاه وقيل الوصف مصدر والصفة الجلية وقال الليث [5] ،

---

(1) – إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004، ج1 ص:452.

(2) – الجرجاني، التعريفات ،دار الفضيلة لبنان الطبعة 1 ،ص47.

(3) – أحمد بن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ،جمع وترتيب: عبد الرحمان بن محمد بن قاسم، بدون طبعة، الناشر، مجمع الملك فهد لطباعة الصحف، المدينة المنورة، سنة النشر، 1424هـ، ج6ص189.

(4) – الأشعري، مقالات الاسلاميين و اختلاف المصلين، المصدر السابق ،ص 253.

(5) – الليث: هو الليث بن سعد عبد الرحمان القهمي، بالولاء، أبو الحارث إمام أهل مصرفي عصره، حديثا وفقها، أصله من فرنسا ومولده في قلقشندة، ووفاته في القاهرة (الأعلام، الزركلي، 248/5).

الوصف وصفك الشيء بحليته ونعته فانصف أي صار متواصفا [1]، أو صار متواصفا وقيل هي الحالة التي يكون عليها الشيء من حليته ونعته كالسواد والبياض والعلم والجهل. [2]

تعريف الصفة في اصطلاح المعتزلة :

قال المعتزل لأسماء والصفات هي الأقوال الدالة على المسميات ويذكر الإسفرايني أن الصفة عند المعتزلة هي: "وصف الواصف ولم يكن في الأزل واصف و الاسم عندهم التسمية ولم يكن في الأزل مسمى". [3]

تقسيم المعتزلة للصفات باعتبار وقت استحقاق الصفة:

قسم المعتزلة الصفات باعتبار وقت استحقاق الصفة إلى ثلاثة أقسام هي: [4]

ما يستحقه من الصفات في كل وقت:

الصفات التي يستحقها الباري تعالى في كل وقت هي: كونه تعالى قادرا، عالما، حيا، سميعا بصيرا، مدركا للمدركات، مريدا، كارها، هذا عند أبي هاشم، وأما أبو علي فإنه لا يثبت تلك الصفة الذاتية.

ما يستقبل عليه من الصفات في كل وقت:

الصفات التي تستحيل على الله تعالى في كل وقت هي مضاد الصفات التي تجب لله تعالى في كل وقت، نحو كونه تعالى عاجزا جاهلا معدوما.

---

(1) – محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتض الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس ،تحقيق: مجموعة من العلماء، الطبعة الناشر دار الهداية، المجلد24 ،ص،459.

(2) – الأشعري، مقالات الاسلاميين و اختلاف المصلين، المصدر السابق ،ج2 ،ص 1037

(3) – طاهر بن محمد الإسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن الفرق الهالكين تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1 ،عالم الكتب، بيروت، سنة النشر، 1983م، ص،37.

(4) – القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، مكتبة وهبة، ط1، 1965، ص،ص،80-81

ما يستحقه من الصفات في وقت دون وقت:

الصفات التي يستحقها الباري تعالى هي وقت دون وقت، هي نحو كونه تعالى مدركا: فإن ذلك مشروط بوجوب المدرك ونحو كونه مريدا وكارها، فإن ذلك يستند إلى الإرادة والكراهية الحادثتين الموجودتين لا في محل.

تقسيم المعتزلة للصفات باعتبار:

قسم المعتزلة الصفات باعتبار المشاركة والاختصاص في الصفة إلى ثلاثة أقسام هي:

ما يختص به تعالى من الصفات على وجه لا يشاركه فيه غيره:

ان الصفات القديم إما أن تكون من باب ما يختص به على وجه لا يشاركه فيه غيره نحو كونه قديرا وغنيا إلا أن هذا لا يصح في المثال، لأن المرجع بالقدم إلى استمرار الوجود، والواحد منا يشارك القديم في الوجود، وكونه عنيا ليس بصفة، لأن المرجع به إلى نفي الحاجة عنه، فالأولى أن يذكر في مسألة الصفة الذاتية التي تقع بها الخلاف والوفاق.

ما يشاركه غيره تعالى في نفس الصفة ويخالفه في كيفية استحقاقه لها:

واما أن تكون من باب ما يشاركه غيره في نفس الصفة ويخالفه في كيفية استحقاقه لها نحو كونه قادرا عالما حيا موجودا، فإن القديم تعالى مدركا لكونه حيا بشرط وجود المدرك وكذلك الواحد منا وكذلك فهو مريد وكاره بالإرادة والكراهية، وكذلك الواحد منا إلا أن الفرق بينهما هو أن القديم تعالى لذاته فلا يحتاج إلى حاسة، ومريد وكاره بإرادة وكراهية موجود فينا [1]، لا في محل الواحد منا مريد وكاره لمعنيين محدثين في قلبه، فعلى هذا يجري الكلام في هذا الفصل.

(1) – القاضي عبد الجبار ،شرح الأصول الخمسة ،المصدر السابق ،ص ،ص: 82.81.

تقسيم المعتزلة الصفات كما يذكر الإمام الأيجي: [1]

الصفات النفسية:

عرفها الجبائي، [2] أنها" أخص وصف النفس التي بها يقع التماثل والتخالف ولم يجوزوا اجتماع صفتي النفس، وقال الأكثرون، هي الصفة اللازمة فجوزوه وأثبتوا أنها يشترك فيها الموجود والمعدوم".

الصفات المعنوية:

قال بعضهم هي الصفة المعللة وقيل الجائزة. [3]

الصفات الحاصلة بالفعل:

وهي الحدوث [4]،و ليست نفسية، إذ لا تثبت حال العدم ولا معنوية لأنها لا تعلل بصفة.

الصفات التابعة للحدوث ولا تأثير للفاعل فيها:

" فمنها واجبة كالتحيز وقبول الأعراض[5] للجوهر، ومنها ممكنة تابعة للإدارة، ككون الفعل طاعة أو معصية، وغيرها ككون العلم ضروريا، وبينهم خلاف في تبعية الاتقان للعلم، وفي الحسن هو مما يتبع الحدوث وجوبا أو بالإرادة".

(1) – الايجي: هو أبو الفضل عضد الدين الايجي، عد الرحمان بن أحمد عبد الغفار، من بلاد فارس،علم أصولي، منتصنيفاته المواقف والعقائد العضدية وغير ذلك توفي 756هـ.

(2) – عبد الرحمان بن أحمد الإيجي، المواقف في علم الكلام ، بدون طبعة، عالم الكتاب بيروت، سنة النشر بدون تاريخ ،ص96..

(3) – أبو علي الجبائي، هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي، من أئمة المعتزلة، ورئيس علماء الكلام، تنسب إليه فرقة الجبائية ، تلميذه أبو الحسن الأشعري، ثم خالفه توفي عام 303هـ.

(4) – الحدوث، هو عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه والحادث، ما يكون مسبوقا بالعدم وسمى حدوثا زمانيا وقد يعبر بالحاجة إلى الغير ويسمى حدوثا ذاتيا.

(5) – الأعراض: هي الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به الأعراض على نوعين قار الذات وهو الذي يجتمع أجزاؤه في الوجود كالبياض والسواد وغير قادر الذات وهو الذي لا يجتمع أجزاءه في الوجود. تعريفات الجرجاني ص 243.

مناقشة تقسيم المعتزلة للصفات:

يرى المعتزلة مفهوم التوحيد والواحد الذي لا يتجزأ أو لا يتبعض وأن الصفات أجزاء وأبعاض [1]إثباتها ينافي التوحيد من جهة ويلزن التشبيه والتجسيم من جهة اخرى ولذلك نفوا وبشكل قاطع أن يقوم بالباري تعالى صفة ثبوتية، وعرفوا الصفة بأنها الأقوال الدالة على المسميات وجعلوا معنى الصفة مرادفا لمعنى الاسم وأسماء الباري تعالى عندهم أعلام مجردة لا تدل على شيء في الذات.

وعندما يثبت المعتزلة للباري تعالى صفة من الصفات فإن هذا الاثبات يجب ان لا يتعارض مع مفهوم التوحيد عندهم ولذلك قالوا معنى اثبات صفة الكلام أنه خلق كلاما في محل او لا في محل، لأنه تعالى هو المتكلم بذاته، فعندهم لا يقوم بالباري تعالى صفة من الصفات لا علم ولا قدرة ولا إرادة ولا غير ذلك، ولذلك فإن تقسيم الصفات عندهم لا يمكن إلا أن يكون شكليا صوريا لا حقيقة له سوى السلب والتحريف يتجه يمينا وشمالا بلا معنى.

ومن خلال تقسيم المعتزلة لصفات يتضح ما يلي:

أن تقسيم المعتزلة للصفات قائم غلى تأثرهم بالفلسفات والديانات السابقة، وتصورهم للواحد بأنه الذي لا يتجزأ ولا يتبعض كما أن هذا التقسيم لا يستند إلى نص من القرآن الكريم أو السنة النبوية.

أن تقسيم المعتزلة للصفات ناقص مبتور، وذلك لعدم اشتماله على الصفات الثبوتية الخبرية، كالوجه واليدين وغير ذلك مطلقا، وذلك لأنهم لا يقرون بهذه الصفات ويعتبرون النصوص الواردة فيها مجازات ثم يؤولونها بما يتفق مع مذهبهم .

(1) – الأبعاض: اسم لجزء مركب تركب الكل منه ومن غيره– التعريفات: الجرجاني :ص83.

إن الصفات التي أثبتها المعتزلة كونه قادرا عالما حيا سميعا بصيرا مدركا للمدركات، موجودا، مريدا، كارها، لم يثبوتها على الوجه اللائق بالباري تعالى بل أثبتوها طريقة فلسفية مخالفة للنقل مستحيلة في العقل حقيقتها التعطيل والإلحاد. [1]

طريقة المعتزلة في تعطيل الصفات :

وبعد إجماع المعتزلة على نفي الصفات الإلهية، لم يجرؤوا على التصريح بذلك، قال أبو الحسن الأشعري: "وزعمت الجهمية أن الله عز وجل لا علم له ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر له وأرادوا أن ينفوا أن الله عالم، قادر، سميع، بصير، فمنعهم حقوق السيف من إظهارهم ففي ذلك، فأتوا بمعناه لأنهم إذا قالوا لا علم لله، ولا قدرة له، فقد قالوا إنه ليس بعالم ولا قادر، ووجب ذلك عليهم، إن الله ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير، فلم تقدر المعتزلة أن تفصح بذلك فأتت بعناه، وقالت إن الله عالم، قادر، حي، سميع، بصير من طريق التسمية من غير أن يثبتوا له حقيقة العلم والقدرة، والسمع والبصر"[2] فقال بعضهم : [3] نثبت لله تعالى كونه قادرا، عالما، حيا، سميعا، بصيرا، مدركا للمدركات موجودا، مريدا، كارها [4] " وعبروا عن ذلك بعبارات فلسفية توهم السامع والقارئ بأنهم يثبتون للبارئ تعالى هذه الصفات وأنهم أشد الناس تعصبا للتوحيد وأكثرهم دقة وتحريا لتنزيهه تعالى، وإليك أهم طرق المعتزلة في نفي الصفات الإلهية. [5]

الطريقة الأولى: قولهم: إن الله تعالى يستحق هذه الصفات لذاته أو لنفسه لا لمعنى يقوم بالذات.

---

(1) – عبد اللطيف الملكوك ،منهج المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات، (رسالة ماجيستير) ،الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، 2011، ص33.

(2) – ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق: د.محمد سالم، ط1، 1987، الجزء الثاني، ص102.

(3) – تقي الدين النجراني ،الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، تحقيق السيد محمد الشاهد، دار الصحابة للتراث، 1982، ص218/217.

(4) – القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، المصدر السابق ،ص80.

(5) – الأشعري، مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ، المصدر السابق، ص244.

الطريقة الثانية: قولهم: إن الله تعالى يستحق هذه الصفات لما هو عليه في ذاته أو لحال هو عليه.

الطريقة الثالثة: قولهم: عالم بعلم هو هو ،قادر بقدرة هي هو، وهو حي بحياة هي هو ...الخ.

الطريقة الرابعة: قولهم: عالم بمعنى لا يجهل، قادر بمعنى لا يعجز، وحي بمعنى أنه لا يموت.

الطريقة الخامسة: قولهم: له علم بمعنى معلوم، وله قدرة بمعنى مقدور. [1]

إن الناظر إلى أقوال المعتزلة السابقة، ليجدها مبنية على الغموض وعدم الوضوح لما فيها من الإجمال وعدم التفصيل، فهي تحتمل اكثر من معنى، وقد يعتقد البعض للوهلة الأولى، أن مرادهم إثبات هذه الصفات، قادرا، عالما، حيا، سميعا، بصيرا، مدركا للمدركات، موجودا، مريدا، كارها، بل يثبتون شيئا منها، وليس هذا مقصدهم وذلك لأن مراد المعتزلة بهذه النصوص نفي الصفات الإلهية لا إثباتها.

ولندع القاضي عبد الجبار يوضح لنا مقصد شيوخه من هذه العبارات إذ يقول: "حي لا بحياة" وجملة القول في ذلك، هو أنه تعالى لو كلن حي بحياة والحياة لا يصح الإدراك بها إلا بعد استعمال محلها في الإدراك ضربا من الاستعمال، لوجب أن يكون القديم تعالى جسما وذلك محال. " قادر لا بقدرة" وكذلك الكلام في القدرة لأن القدرة لا يصح الفعل بها إلا بعد استعمال محلها في الفعل أو في سببه ضربا من الاستعمال فيجب أن يكون لله تعالى جسما محلا للأعراض وذلك لا يجوز.

عالم لا يعلم: وأما العلم فقد يسلك فيه طريقان اثنان: أحدهما هو انه تعالى لوكان عالما بعلم لكان يجب في علمه أن يكون مثلا لعلمنا وفي علمنا أن لا يكون مثلا لعلمه تعالى، وهذا يوجب أن يكونا قديمين أو محدثين لأن المثلين لا يجوز افتراقهما في قدم ولا حدوث وذلك محال ..." [2] وقال عباد: هو عالم قادر حي ولا أثبت له علما ولا قدرة ولا حياة ولا أثبت سمعا ولا أثبت بصرا وأقول: هو عالم لا بعلم، وقادر لا بقدرة، حي لا بحياة، وسميع لا بسمع، وكذلك سائر ما يسمي به من الأسماء التي يسمي بها لا لفعله

(1) – الأشعري، مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ، المصدر السابق ، ص 245.

(2) – القاضي عبد الجبار ،شرح الأصول الخمسة، المصدر السابق ،ص ،ص 131-132.

ولا لفعل غيره، وكان ينكر قول من قال أنه عالم قادر حي لنفسه، أو لذاته، وينكر ذكر النفس وذكر الذات وينكر أن يقال: إن الله علما أو قدرة أو سمعا أو بصرا أ حياة أو قدما. [1]

أصل القول بخلق القرآن:

لقد أخذ المعتزلة القول بخلق القرآن الكريم عن الجهم بن صفوان وكان ضالا زائغا، قال الإمام ابن القيم الجوزية:" روى ابن أبي حاتم وعبد الله بن أحمد في كتابيهما في السنة عن شجاع بن أبي نصر – أبي نعيم البلخي – وكان قد أدرك جهما قال : كان لجهم صاحب يكرمه ويقدمه على غيره فإذا هو قد وقع به فصيح به وبدر به وقيل له : لقد كان يكرمك فقال : إنه قد جاء منه ما لا يحتمل ، بينما هو يقرأ طه والمصحف في حجره فلما أتى على هذه الآية : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ قال : أما والله لو وجدت السبيل إلى أن أحكها من المصحف لفعلت ، فاحتملت هذه ، ثم أنه بينما هو يقرأ آية إذ قال : ما أظرف محمدا حين قالها ، ثم بينما هو يقرأ : (طسم) القصص والمصحف في حجره إذ مر بذكر موسى عليه الصلاة والسلام فدفع المصحف بيديه ورجليه ، وقال : أي شيء هذا ذكره هاهنا فلم يتم ذكره ، فهذا شيخ النافين لعلو الرب على عرشه ومباينته من خلقه [2]وأخذ الجهم القول بخلق القرآن عن الجعد بن درهم الذي كان يسكن الشام فلما أظهرت مقالته في الصفات والقرآن طلبه أمير الشام ففر إلى العراق حيث لقي الجهم بن الصفوان بالكوفة:" وقد قيل إن الجعد أخذ مقالته عن أجان بن سمعان وأخذها أبان عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي." [3]

(1) – الأشعري، مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ، المصدر السابق، ص245.

(2) – ابن القيم الجوزية، إجتماع الجيوش الإسلامية، تح: زائد بن أحمد النشيري، مجمع الفقه الاسلامي، جدة السعودية، ط1، 1431،ص139.

(3) – ابن تيمية ،مجموع الفتاوى ،تح: عبد الرحمان بن القاسم ،مجمع الملك لطباعة المصحف، المدينة، 1995، ج5، ص20.

إجماع المعتزلة على القول بخلق القرآن و مناقشتهم:

تعتبر صفة الكلام صفة ذاتية فعلية فهي ذاتية باعتبار قيامها بذات الباري تعالى فعلية باعتبار تعلقها بإرادته تعالى ومشيئته، ولقد أولى المعتزلة صفة الكلام الإلهي وخلق القرآن الكريم عناية خاصة، رغم أنها لا تعدو إلا أن تكون ضمن مسألة الصفات الإلهية التي نفوها، ويبدو أن هذه العناية ترجع إلى محاولة المعتزلة في العصر العباسي في عهد المأمون 218هـ نشر مذهبهم عبر تأييد السلطة الاكمة، وحمل الناس على معتقداتهم بالقوة، وكانت مسألة خلق القرآن هي الأظهر من بين المسائل التي أثارها المعتزلة لما صاحبها من المحنة التي وقعت على العلماء وكان تركيز المعتزلة عليها لأنها تتعلق بالأصل الأول عندهم وهو التوحيد، ولأنها تعتبر الأكثر وضوحا والأوفر أدلة من غيرها من الصفات [1]

لقد أجمع المعتزلة على أن القران كلام الله، أي خلقه الله، فهو مخلوق لله تعالى، يقول القاضي عبد الجبار:" ولا خلاف بين أهل العدل في أن القرآن مخلوق محدث مفعول لم يكن، ثم كان وأنه غير الله . عز وجل . وأنه أحدثه بحسب مصالح العباد، وهو قادر على أمثاله وأنه يوصف بأنه مخبر به، وقائل، وآمر، وناه من حيث فعله وكلهم أنه . عز وجل . متكلم به". [2]

مناقشة إجماع المعتزلة على خلق القرآن:

ان ما صرح به المعتزلة وأجمعوا عليه من القول بخلق القرآن، باطل لا أصل له، وهو مخالف للكتاب والسنة، ولقد أنكره السلف وحذروا من القول به، وتصدوا لمن صرح خلق القرآن ببيان المنهج الصحيح المتبع في تلقي العقائد، وبيان خطأ القول بخلق القرآن وأدلة ذلك من الكتاب والسنة وتأليف الكتب في ذلك قال ابن تيمية: كلام السلف والأئمة في هذا الباب متناسب يصدق بعضه بعضا وهم أطلقوا القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق لما حدثت الجهمية والمعتزلة، الذين كانوا يقولون: هو مخلوق خلقه مباين

(1) – علي عبد الفتاح المغربي، الفرق الكلامية الإسلامية، مكتبة وهبة القاهرة، ط2، 1995، ص226.

(2) – ابن رشد، مقدمة مناهج الأدلة في عقائد الملة، تح: محمود قاسم، مكتبة أنجلو المصرية، سنة النشر 1964، ص63.

له، فذكروا ما يناقض هذا الكلام، فقالوا: كلام الله غير مخلوق، وقالوا: منه بدأ وإليه يعود، لأن هؤلاء يقولون، لم يبتدئ منه، وإنما يبتدئ من المحل المخلوق الذي خلق فيه، فقال السلف : منه بدأ أراد على هؤلاء.... وقال السلف، كلام الله من الله وليس من لله شيء مخلوق، وقالوا كلامه منه وليس ببائن عنه." [1]

ومما يوضح موقف السلف من هذه البدعة ما روي أن الواثق أتى شيخ بحضرة ابن أبي داوود [2] فسئل: ما تقول في القرآن؟ قال الشيخ لابن داوود لم تنصفني ولي السؤال، قيل: سل قال : هل هذا الشيء علمه الرسول صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر والخلفاء رضي الله عنهم؟ أم شيء لم يعلموه، فقال ابن أبي داوود لم يعلموه، فقال الشيخ: سبحان الله أشيء لم يعلموه أعلمته أنت؟ وفي رواية أنه أعاد عليه السؤال فقال ابن داود، علموه ولم يدعوا إليه فقل الشيخ: وهل وسعهم ذلك؟ قال: نعم، قال الشيخ: أفلا وسعك ما وسعهم." [3]

لم يكن إنكار القول بخلق القرآن مقتصرا على العلماء بل كان العامة يتعجبون من هذا القول ويسخرون منه ولقد " دخل عبادة بن المخنث على الواثق وقال له: يا امير المؤمنين أعظم الله أجرك في القرآن، قال ويلك القرآن يموت؟ قال: يا أمير المؤمنين كل مخلوق يموت، بالله يا أمير المؤمنين من يصلي بالناس التراويح إذا مات القرآن؟ فضحك الخليفة وقال: قاتلك الله فضحك الخليفة وقال: قاتلك الله! أمسك"[4] .

(1) – ابن تيمية ،الصفدية ،تحقيق د: محمد رشاد سالم، ط2، ج2، ص ،ص 66-67.

(2) – أحمد بن أبي داوود: هو أحمد بن أبي داوود بن جرير بن مالك الأيادي أبو عبد الله أحد القضاة المشهورين من المتعزلة، ورأس فتنة القول بخلق القرآن، اتصل أولا بالمأمون فلما قرب موته أوصى به أخاه المعتصم، فجعله قاضي قضاته وجعل يستشير في أمور الدولة كما ولما مات المعتصم اعتمد الواثق على رأيه، ومات الواثق راضيا عنه وتولى المتوكل/ ففلج ابن أبي داوود في أول خلافته سنة 233هـ وتوفي مفلوجا ببغداد عام 240هـ – الأعلام: الزركلي، 124/1 بتصرف .

(3) – أحمد أمين، ضحى الاسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط السابقة، ج3، ص189-190.

(4) – المصدر نفسه ،ص186. ،ص 186.

قال أحمد بن حنبل، يتوجه العبد بالقرآن إلى الله لخمسة أوجه، كلها غير مخلوقة، حف بقلب وتلاوة بلسان، وسمع بأذان، ونظر ببصر، وخط بيد فالقلب مخلوق والمحفوظ غير مخلوق والتلاوة مخلوقة والمتلو غير مخلوق، والنظر مخلوق والمنظور إليه غير مخلوق. [1]

أدلة المعتزلة على خلق القرآن

الدليل الأول: استدلال المعتزلة بالقرآن الكريم و الرد عليهم

أ. استدل المعتزلة على خلق القرآن بقوله تعالى: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾[2]، قالو و"الذكر" هو القرآن، بدليل قوله:﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [3] فقد وصفه بأنه محدث ، ووصفه بأنه منزل و المنزل لا يكون إلا محدثاً. [4]

مناقشة الدليل:

لقد وضع المعتزلة مفهوماً خاصاً لمعنى الحدوث و الحادث و القديم، ثم حملوا ما جاء في القرآن الكريم و السنة النبوية على ما أصلوه في عقولهم من معاني دون النظر إلى مراد المتكلم و عادته في الخطاب، و مقصده بهذه المصطلحات، و الواجب على من أراد أن يعرف المتكلم أن يرجع إلى لغته وعادته التي يخاطب بها، لا يفسر مراده بما اعتاده هو من الخطاب، فظن المعتزلة أن المحدث و القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن و هو الحدث و القديم في اصطلاح المتكلمين هو: ما لا أول لوجوده، وما لم يسبقه عدم، فكل ما كان بعد العدم فهو عندهم محدث، و كل ما كان لوجوده ابتداء فهو عندهم محدث، و أما اللغة التي نزل بها القرآن فالقديم فيها خلاف المحدث، و هما من الأمور النسبية، فالشيء

(1) – ابراهيم اسحاق الحربي، رسالة في القرآن غير مخلوق، تحقيق: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، الطبعة الأولى، الناشر: دار العاصمة، الرياض سنة النشر:1995م ص32.

(2) – سورة الأنبياء، الآية 2.

(3) – سورة الحجر، الآية 9.

(4) – القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد و العدل، دار الكتب، ط1، 1967، ج7، ص87.

المتقدم على غيره قديم بالنسبة إلى ذلك الحدث، و المتأخر محدث بالنسبة إلى ذلك القديم، وإن كان كلاهما محدثين بالنسبة إلى تقدمهما، و قديمين بالنسبة إلى من تقدماه، و لم يوجد في لغة القرآن لفظ القديم مستعملا إلا فيما يقدم غيره، و إن كان موجود بعد عدمه، قال تعالى:﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾الآية [1]، و قال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ﴿١١﴾ ﴾الآية [2]، و قال تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿ قَالَ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ الآية [3] ،فالمحدث يقابل هذا القديم، و كان القرآن ينزل شيئاً فشيئا، فما تقدم نزوله فهو متقدم على ما تأخر نزوله، و ما تأخر نزوله محدث بالنسبة إلى ذلك المتقدم، و لهذا قال تعالى: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ﴿٢﴾﴾ الآية [4] فدل أن الذكر منه محدث و منه ما ليس محدث. [5]

ب . استدل المعتزلة على خلق القرآن بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [6]، فقالوا: و كل مجعول مخلوق، كما قال:﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا ﴿١٨٩﴾ ﴾ الآية[7] .، أي: خلق منها زوجها.[8]

---

(1) – سورة يس ،الآية 39

(2) – سورة الأحقاق ،الآية 11.

(3) – سورة الشعراء، الآية 75.

(4) – سورة الأنبياء، الآية 2.

(5) – ابن تيمية، الصفدية ، المرجع السابق، ج2، ص84

(6) – سورة الزخرف ، الآية 3.

(7) – سورة الأعراف، الآية 189.

(8) – أخرجه الترميذي في سنه لكتاب، فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل سورة البقرة و آية الكرسي، حديث رقم (2871)، ص42. عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صل الله عليه و سلم "لكل.....و إن ... القرآن سورة البقرة و فيها آية هي ... أي القرآن و هي آية الكرسي"، و قال أبو عيسى هذا حديث لا نعرفه إلا حديث حكيم بن جبير و تكلم ..... في حكيم جبير وضعفه، قال الشيخ الألباني: ضعيف.

مناقشة الدليل:

الجعل يكون بمعنيين: أحدهما خلق، و الآخر غير خلق فأما الموضوع الذي يكون فيه خلقاً فإذا رأيته متعدياً إلى مفعول واحد لا يجاوزه كقوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِی خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ۝١ ﴾ الآية[1]، فهذا معنى الخلق. و كذلك :﴿ هُوَ ٱلَّذِی خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَا ... ۝١٨٩ ﴾ الآية [2]، أي خلق منها، و أما الموضع الذي يكون فيه غير الخلق فإذا رأيته متعدياً إلى مفعوله كقوله تعالى: ﴿ وَقَدۡ جَعَلۡتُمُ ٱللَّهَ عَلَيۡكُمۡ كَفِيلًاۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ۝٩١ ﴾ الآية [3]، أي صيرتم كقوله: ﴿ فَجَعَلۡنَـٰهَا نَكَٰلٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهَا وَمَا خَلۡفَهَا وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ الآية [4]، و كقول القائل: "جعل فلان أمر امرأته في يديها" فإن هم وجدوا في القرآن كله جعل متعدية إلا القرآن وحده ليقضوا عليه بالخلق فنحن نتابعهم. [5]

"فلما جعل الله القرآن عربياً و يسره بلسان نبيه صل الله عليه و سلم كان دلك فعلاً من أفعال الله تبارك و تعالى جعل القرآن به عربياً يعني هذا بيان لمن أراد أرده مبينا و ليس كما زعموا معناه أنزلناه بلسان العرب قيل بيناه". [6]

الدليل الثاني: استدلال المعتزلة بالسنة النبوية و الرد عليهم

قال المعتزلة" رويتم قلب القرآن يس وسنام القرآن البقرة [7]، و تجيئ البقرة و آل عمران يوم القيامة

(1) – سورة الأنعام الآية 1.

(2) – سورة الأعراف، الآية 189.

(3) – سورة النحل، الآية 91.

(4) – سورة البقرة، الآية 66.

(5) – ابن قتيبة ،الاختلاف في اللفظ ،دار الراية للنشر والتوزيع ، ط1 ،1991، ص 39.

(6) – أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية و الزنادقة ،تح: دغش بن العجمي، غراس، ط1، 1426، ص105.

(7) – أخرجه ابن الكثير في تفسيره ،الجزء1 ،ص 454.

كأنهما غمامتان، أو غيايتان أو فرقان من طير صوان [1]"و يأتي القرآن الرجل في قبره فيقول له كيت وكيت" و هذا كله يدل على أن القرآن مخلوق، ولا يجوز أ، يكون ماله قلب و سنام، و ما كان غمامة أو غياية غير مخلوق. [2]

مناقشة الدليل

قال الإمام أحمد بن حنبل "فقلنا لهم: القرآن لا يجيء إلا بمعنى: أنه قد جاء من قرأ:﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ الآية [3]، فله كذا وكذا، ألا ترون أن من قرأ: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ الآية [4]، لا يجيئه إلا بثوابه، لأن نقرأ القرآن فيقول يا رب، لأن كلام الله لا يجيء، و لا يتغير من حال إلى حال، و إنما معنى أن القرآن يجيء ثواب القرآن. [5]

استدلوا بما ورد عن النبي صل الله عليه و سلم أنه كان يقول في دعائه "رب طه و يس و رب القرآن العظيم" [6]، و قالوا: و هذا الحديث يدل على حدوث القرآن و الحادث مخلوق، لأن رب الشيء مالكه، و المملوك لا يكون إلا بما صح التصرف فيه بإحداثه أو إحداث غيره فيه. [7]

مناقشة الدليل

لا خلاف بين أهل العلم بالحديث أن هذا الحديث كذب على رسول الله صل الله عليه و سلم وأهل الحديث يعلمون... عليه بالضرورة، كما يعلمون ذلك في أشياء كثيرة من الموضوعات عليه

(1) – القاضي عبد الجبار ،المغنى في أبواب التوحيد والعدل،ج7.ص94.

(2) – أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية و الزنادقة ،الرجع نفسه ،ص166.

(3) – سورة الإخلاص، الآية 1.

(4) – سورة الإخلاص، الآية1.

(5) – أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية و الزنادقة ،المصدر السابق ،ص166.

(6) – أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ،ت: د.عبد العلي حامد ،مكتبة الشد للنشر و التوزيع الرياض ،ط1 ،2003 الجزء الاول ،ص 329 .

(7) – المغنى في أبواب التوحيد و العدل، القاضي عبد الجبار، ج7،المصدر السابق ،ص 42.

ويكفين أن نقل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه و سلم لا يوجد في شيء من كتب الحديث و في شيء من كتب المسلمين أصلاً بإسناد معروف [1]، بل الذي رووه في كتب أهل الحديث بالإسناد المعروف عن ابن عباس أنه أنكر على من قال ذلك فروى من غير وجه عن عمران بن شهر عن عكرمة قال صليت مع ابن عباس على رجل فلم دفن قام رجل فقال: "يا رب القرآن أغفر له فوثب اليه ابن عباس فقال مه فإن القرآن منه. [2] و في رواية "القرآن كلام الله ليس بمربوب منه خرج و إليه يعود [3] فهذا الأثر المأثور عن ابن عباس هو ضد ما رووه، و أما ما رووه فلا يؤثر على النبي صل الله عليه و سلم و لا على أحد من الصحابة و التابعين أصلاً. [4]

الدليل الثالث: استدلال المعتزلة بالعقل و الرد عليهم.

يقول القاضي عبد الجبار: "قد ثبت أن القرآن غير الله تعالى، لأنه بصفات تستحيل على الله لأنه متجزئ متبعض، له ثلث و ربع، مدرك و مسموع، محكم و مفصل، أمر و نهي، وعد وعيد، وقد تعبدنا بتلاوته و حفظه، و كل ذلك يستحيل عليه تعالى، و ما يصح على القديم سبحانه من كونه قادراً عالماً حياً سميعاً بصيراً يستحيل عليه، و ذلك يوجب كونه مخالفاً للقديم، فبأي يكون غير إله أولى". [5]

مناقشة الدليل

إن كون القرآن الكريم مركباً من حروف و كلمات و جمل و آيات و سور لا يلزم من ذلك أن يكون مخلوقاً، إلا من خلال فهم المعتزلة الباطل للتوحيد و طريقة إثباته، فالله تعالى واحد بأسمائه وصفاته والقرآن الكريم كلامه منه بدأ و إليه يعود و لا نقول هو هو و لا هو غيره.

(1) – ابن تيمية ،الفتاوى الكبرى ،تح: محمد عطا و مصطفى عطا ،دار الكتب العلمية ،الطبعة 1 ،ج6 ،ص493.

(2) – أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ،المصدر نفسه ،ج1 ،ص 329.

(3) – أخرجه الألكائي في شرح أصول اعتقاد اهل السنة و الجماعة ،تحقيق: احمد بن حمدان ،الطبعة 2 ،1411هـ، حديث رقم(325)، ج 1،ص 372.

(4) – الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ج6 ،ص،ص 494.493.

(5) – المغني في أبواب التوحيد و العدل، القاضي عبد الجبار، ج7،المصدر السابق ،ص87.

و ضد العقيدة لا تستلزم التشبيه و لا التجسيم فالله تعالى متكلم و كلامه يليق بذاته و القول في كيفيه كلام الباري تعالى كالقول في ذاته، قل الإمام أحمد بن حنبل: "إن ادعى أمراً آخر و هو من المحال فقال: أخبرونا عن القرآن أهو الله أو غير الله...قيل له و إن الله جل ثناؤه لم يقل في القرآن إن القرآن أنا و لم يقل غيري و قل هو كلامي فسميناه باسم غيره كان من الضالين و قد فصل الله بين قوله و بين خلقه و لم يسمه قولاً فقال: ﴿ ... أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾الآية [1]، فلما قال : ﴿... أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾الآية [2]، لم يبق شيء مخلوق إلا كان داخلاً في ذلك ثم ذكر م ليس يخلق فقالو الأمر فأمره قوله تبارك و تعالى رب العالمين أن يكون قوله خلقاً وقال:﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ الآية [3] .

ثم قال في القرآن﴿ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾ ﴾ [4].

و قال تعالى:﴿ ... لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ ... ﴿٤﴾ ﴾ [5]،يقول الله القول من قبل الخلق و من بعد الخلق فالله يخلق و يأمر قوله غير خلقه. [6]

2. يقول القاضي عبد الجبار: تجويز كلام قديم من جنس هذا الكلام يوجب تجويز جسم قديم من جنس هذه الأجسام، تجويز كلام قديم من جنس هذا الكلام يوجب تجويز جسم قديم من جنس هذا الأجسام وتجويز ذلك يبطل طريق معرفة حدوث الأجسام وذلك يؤدي الى الأصح معرفة القديم تعال أصلا فضلا عن كلامه ،ويوجب ذلك تجويز حركة قديمة من جنس الحركات المحدثة . وإثبات مكان من

(1) – سورة الأعراف ،الآية54.

(2) – سورة الأعراف ،الآية54.

(3) – سورة الدخان ، الآية. 3 و 4.

(4) – سورة الدخان ، الآية 5

(5) – سورة الروم، الآية4.

(6) – أحمد حنبل، الرد على الجهمية و الزنادقة ،المصدر السابق ،ص،ص105.107.

جنس الأعراض كلها قديمة معه. وفي هذا فساد الطريق إلى معرفة حدوث الأعراض و الأجسام والقديم[1].

مناقشة الدليل :

إن ادعاء المعتزلة السابق باطل لا أصل له في الكتاب ولا في السنة ولم يعرف عن أحد من صحابته ولا علماء التابعين ﷺ بل المشهور أنهم يثبتون ما أثبته الله تعالى لنفسه وما أثبته له رسول ﷺمن الصفات وفي مقدمتها صفة الكلام ويقولون القرآن كلام الله تعالى: ﴿... ۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾ ﴾ الآية [2]

منه بدأ وإليه يعود ،ولم يصل المعتزلة إلى نفي الصفات وصفة الكلام خاصة إلا عندما تصوروا التوحيد والواحد بأنه الذي لا يتجزأ أو لا يبعض وأثبتوا التوحيد بدليل الحدوث وكلا الأمرين يدعه باطلة فإثبات كون القرآن الكريم كلام الله تعالى بذاته تكلم به متى شاء لا يلزم من ذلك التجسيم الأنا تثبت ذلك الله تعالى من غير تكيف مع فهم ما دله عليهم اللغة فيه ،فالقول في صفات الباري تعالى كالقول في ذاته أما عن إبطال طريق معرفة حدوث الأجسام فهذا إشارة إلى إبطال دليل الحدوث وهو باطل أصلا من خلال تقدماته وتقدم مناقضة ذلك فيما سبق فلا وجه للإعادة." [3]

(1) – عبد اللطيف العلكوك ،منهج المعتزلة في توحيد الاسماء والصفات، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011، ص155 .

(2) – سورة البقرة ،الآية 254.

(3) – القاضي عبد الجبار، أبواب التوحيد والعدل، المرجع السابق ،الجزء7 ،ص85.

المبحث الثالث:

مشكلة مرتكب الكبيرة

المبحث الثالث: مشكلة مرتكب الكبيرة:

المنزلة بين المنزلتين :

شيئين ينجذب إلى كل واحد منهما يشبه" وأما في الاصطلاح المتكملين فهو العلم بأن لصاحب الكبيرة اسما بين الاسمين .وحكما بين الحكمين

وهذه المسألة تلقب بمسألة الأسماء والأحكام وقد اختلف الناس فيها فذهب الخوارج إلى أن صاحب الكبيرة كافر وذهب المرجئة إلى أنه مؤمنا وذهب الحسن البصري إلى أنه ليس بمؤمن ولا كافر وإنما يكون منافقا وإلى هذا ذهب عمرو بن عبيد وكان من أصحابه .

وقد جرت بين واصل بن عطاء وبين عمرو بن عبيد مناضرة في هذا فرجع عمرو بن عبيد إلى مذهبة وترك حلقة الحسن . واعتزل جانبا فسموه معتزليا ، وهذا أصل تلقيب أهل العدل بالمعتزلة." [1]

وقد رويت هذه المناظرة بين واصل وعمرو بن عبيد على صورة مختلفة، أورد أحمد بن يحي بن المرتضي صورتين منها في كتابه "المنية والأمل" [2]

فقال: " وقد رويت مناظرة (أي عمرو بن عبيد) لواصل في الفاسق على صور مختلفة.

فقيل: قال واصل لعمرو: ألست تزعم ان الفاسق يعرف الله تعالى، وإنما خرجت المعرفة من قلبه عند قذفه؟ فإن قلت: لم يزل يعرف الله فما حجتك وأنت لم تسمه منافقا قبل القذف؟ وإن زعمت ان المعرفة خرجت من قلبه عند قذفه- قلنا لك فلم لا أدخلها في القلب بتركه القذف كما اخرجها بالقذف؟ وقال له: أليس الناس يعرفون الله بالأدلة ويجهلونه بدخول الشبهة؟ فأي شبهة دخلت عل القاذف؟ [3]

(1) – عبد الرحمان بدوي، مذاهب الاسلاميين، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان، 1997، ص64.

(2) – المصدر نفسه، ، ص65.

(3) – المصدر نفسه، ، ص65.

فرأى عمر لزوم هذا الكلام فقال: ليس بيني وبين الحق عداوة، فقبله وانصرف ويده في يد واصل...."[1]

وقيل: فال (واصل) يا أبا عثمان (كنية عمرو بن عبيد) لم استحق مرتكب الكبائر اسم النفاق؟

قال (أي عمرو): لقوله تعالى : " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون" ثم قال: " إن المنافقين هم الفاسقون" فكان كل فاسق منافقا، إذ كان الألف واللام موجودين في باب الفسق، [2]فقال واصل: أليس الله تعالى قال: ﴿ ... وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ الآية [3].

فعرف بالألف و اللام؟ و قد قال تعالى في آية أخرى: ﴿... ۚ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾ ﴾ الآية [4] فعرف بالألف واللام كما في القاذف ،فسكت عمرو ثم قال واصل ألست تزعم ان الفاسق يعرف الله؟ وذكرها ما قدمناه إلى آخره على ما رويناه ،ثم قال: يا أبا عثمان أيما أولي أن يستعمل من أسماء المحدثين: ما اتفقت عليه الفرق من أهل القبلة، أو ما اختلفت فيه؟

فقال عمرو: بل ما اتفقت عليه.

فقال: أوليس تجد أل الفرق على اختلافهم يسمون صاحب الكبيرة فاسقا ويختلفون فيما عداه من أسمائه: فالواضح تسمية كافرا وفاسقا والمرجئة تسميه مؤمنا فاسقا والشيعة تسميه كافر نعمة فاسقا والحسن البصري يسميه منافقا فاسقا- فأجمعوا على تسميته بالفسق، فنأخذ بالمتفق عليه ولا نسميه بالمختلف فيه، فهو أشبه بأهل الدين.

(1) – عبد الرحمان بدوي، مذاهب الاسلاميين، المصدر السابق، ص.65

(2) - المصدر نفسه، ص66.

(3) - المائدة: الآية 45.

(4) - البقرة: الآية 254.

فقال عمرو: ما بيني وبين الحق عداوة، والقول قولك، وأشهد من حضر أني تارك ما كنت عليه من المذهب، قائل بقول أبي حذيفة." [1] ‘فاستحسن الناس ذلك من عمرو إذ رجع من قول كان عليه إلى قول آخر من غير شعب واستدلوا بذلك على ديانته." [2]

ويرى المعتزلة أن هذه المسألة الرابعة" مسألة شرعية لا مجال للعقل فيها لأنها كلام في مقادير الثواب والعقاب وهذا لا يعلم عقلا وإنما المعلوم عقلا أنه إذا كان الثواب أكبر من العقاب فإن العقاب مكفر في جنبه، وإن كان أقل منه فإنه يكون محبطا في جنب ذلك العقاب وصار الحال في ذلك كالحال في الشاهد، فإن أحدنا لم أخذ غيره من قارعة الطريق ورباه وخوله وموله، ثم يكسر رأس فلم له، فإن هذه الإساءة تقع مكفرة في جنب تلك النعم ولا بالعكس من هذا لو أحسن إليه بأن يعطيه دينارا واحدا ثم يقتل ولده، فإن تلك النعمة تكون محيطة في جنب هذه الإساءة، هذا هو الذي يعلم بالعقل، فأما أن ثواب بعض الطاعات أكبر من ثواب البعض، أو عقاب بعض المعاصي أعظم من بعض، فإن ذلك مما لا مدخل للعقل فيه، بل لو خلينا قضية العقل، لجوزنا أن يكون ثواب الإحسان إلى الغير بدرهم أعظم من ثواب الشهادتين، وأن يكون عقاب شرب الخمر أعظم من عقاب استحلالها." [3]

فحصل من هذه الجملة أن هذه المسألة هما لا سبيل للعقل فيها ،وإنما هي مسألة شرعية على ما قلناه ،وتحصيل الكلام فيها هو أن نقول:

ان المكلف لا يخلو: وإما أن يكون من أهل الثواب أو يكون من أهل العقاب.

فإن كان من أهل الثواب: فلا يخلو إما أن يكون مستحقا الثواب العظيم، أو مستحقا الثواب غير ذلك، فإن استحق الثواب العظيم، لا يخلو [4] ،إما أن يكون من بشر أو لم يكن.

(1) – د:عبد الرحمان بدوي، مذاهب الاسلاميين ،المرجع السابق، ص66.

(2) – المصدر نفسه، ص66.

(3) – المصدر نفسه ، ص67.

(4) – المصدر نفسه، ص67.

ويرى المعتزلة أن هذه المسألة الرابعة "مسألة شرعية لا مجال للعق فيها لأنا كلام في مقادير الثواب والعقاب، وهذا لا يعلم عقلا، وإنما المعلوم عقلا أنه إذا كان الثواب أكبر من العقاب، فإن العقاب مكفر في جنبه، وإن كان أقل منه فإنه يكون محبطا في جنب ذلك العقاب وصار الحال في ذلك كالحال في الشاهد، فإن أحدنا لمأخذ غيره من قارعة الطريق ورباه وخوله وموله، ثم يكسر رأس قلم له، فإن هذه الإساءة تقع مكفرة في جنب تلك النعم وبالعكس من هذا لو أحسن إليه بأن يعطيه دينارا واحدا ثم يقتل ولده، فإن تلك النعمة تكون محيطة في جنب هذه الإساءة، هذا هو الذي يعم بالعقل، فأما أن الثواب بعض الطاعات أكبر من ثواب البعض، أو عقاب بعض المعاصي أعظم من بعض فإن ذلك مما لا مدخل للعقل فيهبل لو خلينا قضية العقل لجوزنا أن يكون ثواب الإحسان إلى الغير بدرهم أعظم من ثواب الشهادتين، وأن يكون عقاب شرب الخمر أعظم من عقاب استحلالها" [1]

فحصل من هذه الجملة أن هذه المسألة مما لا سبيل للعقل فيها وإنما هي مسألة شرعية على ما قلناه، وتحصيل الكلام فيها هو أن نقول:

إن المكلف لا يخلو إما أن يكون من أهل الثواب أو أن يكون من أهل العقاب، فإن كان من أهل الثواب فلا يخلو: إما أن يكون مستحقا للثواب العظيم أو مستحقا لثواب غير ذلك ، فإن استحق الثواب العظيم فلا يخلو [2] ،إما أن يكون من بشر أو لم يكن ،فن لم يكن من البشر سمي ملا ومقربا إلى غير ذلك من لأسماء، وإن كان من البشر فإنه يسمى نبيا ورسولا ومصطفى ومختارا أو مبعوثا إلى غير ذلك. [3] . "و إن استحق ثوابا دون ذلك سمي مؤمنا برا تقيا صالحا إلى ما أشبه ذلك، فإن كان من أهل العقاب فلا يخلو ، إما أن يكون مستحقا للعقاب العظيم أو لعقاب دون ذلك ، فإن استحق العقاب العظيم فيسمى كافرا مشركا سواء كان من البشر أو لم يكن .

(1) – عبد الرحمان بدوي، مذاهب الاسلاميين ،المصدر السابق ،ص 68.

(2) – لمصدر نفسه ،، ص 67 .

(3) – لمصدر نفسه ، ، ص 68 .

ثم أنواع الكفر تختلف فربما تكون تعطيلا وربما يكون تهودا أو تمجسا أو تنصرا إلى غير ذلك". [1] "فإن استحق عقابا دون ذلك فيسمى فاسقا أو فاجرا أو ملعونا إلى ما شاكله . فحصل من هذه الجملة أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمنا و لا كافرا و منفقا بل يسمى فاسقا كما لا يسمى باسم هؤلاء فإنه لا يجري عليه أحكام هؤلاء ، بل له اسم بين الاسمين و الحكم بين الحكمين." [2].و المخالف في هذا الباب لا يخلو إما أن يقول: إن صاحب الكبيرة منافق، وذلك لا وجه له؛ لأن النفاق اسم لمن يبطن الكفر ويظهر الإسلام، وليس هذا حال صاحب الكبيرة، أو يقول: إنه كافر على ما تقوله الخوارج ". [3]

و الكلام عليه أن نقول: ما تعني به؟ أتريد أن حكمه حكم الكافر، حتى لا يناكح ولا يورّث ولا يدفن في مقابر المسلمين؟ أو تريد أنه يسمى كافراً وإن لم تجر عليه هذه الأحكام؟ [4].

فإن أردت به الأول –وهو أن مرتكب الكبيرة يأخذ أحكام الكافر المرتد– فذلك ساقط، لأنا نعلم ضرورة من دين الأمة أنَّ صاحب الكبيرة لا تجري عليه هذه الأحكام، فلا يمنع من المناكحة و الموارثة والدفن وغيرها .

ان أردت به الثاني فذلك لا يصح أيضاً، لأن الكفر صار بالشرع اسماً لمن يستحق إجراء هذه الأحكام عليه، فكيف يجوز إطلاقها على من لا يستحقها؟ [5]

واما أن يقول: إن صاحب الكبيرة مؤمن، على ما تقوله المرجئة، والكلام عليه أن نقول: ما تريد به؟ أتريد به أن حكمه حكم المؤمن في المدح والتعظيم والموالاة في الله تعالى؟ أم تريد أنه يسمى مؤمناً؟

(1) – عبد الرحمان بدوي، مذاهب الاسلاميين ،المصدر السابق ،ص.68.
(2) – المصدر نفسه، ص 68.
(3) – المصدر نفسه ، ص 68.
(4) – لمصدر نفسه ،ص 68.
(5) – لمصدر نفسه ،ص 69.

فإن أردت به الأول، فذلك لا يصح؛ لأنه خرق إجماع مصرح، فإنا نعلم من حال الصحابة –وخاصةً من حال علي بن أبي طالب عليه السلام– أنهم كانوا لا يعظمون صاحب الكبيرة ولا يوالونه في الله عز وجل؛ بل يلعنونه ويستخفون به، ولهذا فإن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول في قنوته: "اللهم العن معاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وأبا الأعور السلمي، وأبا موسى الأشعري، وإن أردت به الثاني، فذلك لا يصح أيضاً؛ لأن قولنا: (مؤمن) في الشرع اسم لمن يستحق هذه الأحكام المخصوصة؛ فكيف يجري على من لا يستحقها؟!" [1]

خاتمة الفصل :

كانت المعتزلة ترمي إلى أن تثبت الأمة على أساس وطيد وهو العقل الناضج وأن تتخذ مقياس لكل الأمور وأن تجلي بواسطته كل ما بدى للإنسان غامضا في التنزيل ولا شك أن المعتزلة كانت مخلصة النية في مبادئها تبغي الخير من خلالها ، ويسجل لهم هذا المجهود العقلي العظيم الذي قام به في سبيل التوحيد والعدل ،و أن المعتزلة في تنظيرها السياسي لم تشرع لدولة طوباوية أو لحكم فلسفي سياسي فاضل وأن الفكر النظري الذي قدمته المعتزلة في الإمامة وأصول الحكم وفلسفته قد تعدى نطاق البحث والفكر و الجدل.

(1) – قاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة ،المصدر السابق ،ص ،ص 139-141.

خاتمة

خاتمة

خاتمة :

ان الفلسفة الاسلامية سلكت في نشوئها وتطورها مسلكا خاصا بها، أصبغ عليها وحدة منسقة تارة، وشتاتا وفرقة تارة أخرى، وذلك ما يظهر جليا مع استقصاء تطور الفكر العربي الإسلامي، والذي تأثر بصراعات سياسية وأخرى اجتماعية اتسمت بالجدة، ولدت ايديولوجيات مختلفة التي انبثقت عنها جملة الفرق الاسلامية وكذلك دور القرآن الكريم وطبيعة مادته المؤولة التي ساهمت في بعض الايديولوجيات التأسيسية التي انصبت على الاهتمام بالاجتهاد الذي أدى إلى اختلاف الآراء المساهمة في تشكل هذا الزخم من الفرق ،ابرزها المعتزلة والتي اعتمدت على أصلين كبيرين وهما التوحيد والعدل والتوحيد في رأيهم يعني نفي الصفات في الله وردها كلها إلى الذات ، وهذه الذات لا يمكن إدراكها ولا توجد أدنى مشابهة بين الله وبين المخلوقات ، والعدل في رأيهم يعني أن الشريعة تدرك بالعقل قبل أي تنزيل ، وكل فعل حر يستحق جزاء: إما ثوابا وإما عقابا ، هذه النقط الأساسية للاعتزال وجميع المعتزلة المتفقون عليها

و لقد لاحظنا في سياق بحثنا بعض الاختلاف في الرأي فيما يتعلق بمسائل لا تعتبرها المعتزلة جوهرية للمذهب، كما أن الاختلاف يشتد فيما يتعلق بالمسائل الطبيعية التي لا تتصل بماهية الله

كما أن نشأة المعتزلة كان وليد الظروف السياسية التي ظهرت في المجتمع الاسلامي حين ذاك التي كانت أساسا لإثارة موضوع مرتكب الكبيرة على نطاق واسع .

واعتمدت نظريات المعتزلة في الخلافة على الاختيار والشورى ، فرفضت بذلك الوراثة الذي أرسته الدولة الأموية ، وطريق النص الذي قالت به الشيعة بجميع فرقها ، وغيره من طرق لا تقوم على الاختيار والشورى ، وأن الفكر النظري الذي قدمه المعتزلة في الإمامة وأصول الحكم والفلسفة قد تعدى نطاق البحث والفكر والجدل .

خاتمة

إذن : مذهب الاعتزال هو مذهب عقلي صرف ،فالبيئة التي عاشت فيها المعتزلة بكل إشكالاتها ، كانت تؤكد على الاستثارة العقلية ، وتعدد الأفكار المذهبية ، وقد حاولت المعتزلة أن تخضع الدين أو الوحي إل سلطان العقل ، وقضية مرتكب الكبيرة ، والعدل الالهي ، والخلافة ، كل تلك القضايا كانت موضوع جدل فكري ، مما أثر في الحياة العقلية ، كما كان لقيام المعتزلة بوظيفة الدعوة سببا رئيسيا في رسوخ ذلك المنهاج العقلي .

من كل ما سبق نطرح تساؤلنا : هل كانت العقول آنذاك مهيئة كفاية حتى تفهم هذا المذهب حق الفهم و تدرك كل ما يحويه من قضايا ومشكلات ؟

قائمة المصادر والمراجع

المصـــــــــادر:

القرآن الكريم .

السنة النبوية الشريفة.

1.الأشعري ،مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين ،تح: محمد محي الدين، مكتبة النهضة المصرية .

2. ألبير نصرى نادر، فلسفة المعتزلة،مطبعة الرابطة ،1951 ،الجزء الثاني .

3.الشريف المرتضي العلوي ،أمالي المرتضى ، حققه: محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار إحياء الكتب العربية 1954 ،ج 1 .

4.علي مصطفى العزابي ،ابو الهذيل العلاف اول متكلم اسلامي تأثر بالفلسفة ،مطبعة حجازي، مصر ،الطبعة، 1941..

5.القاضي حسن عبد الجبار ،المغني في أبواب العدل والتوحيد ،الشركة العربية ،مصر، ط1380،1هـ ،ج6 .

6.القاضي عبد الجبار ،شرح الأصول الخمسة ،مكتبة وهبة ،الطبعة الاولى ،1965.

7.القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد و العدل، دار الكتب، ط1، 1967، ج7.

المراجـــــــــــع والموســوعـات :

1.ابراهيم اسحاق الحربي، رسالة في القرآن غير مخلوق، تحقيق: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل الطبعة الأولى، الناشر: دار العاصمة، الرياض سنة النشر:1995م .

2.ابراهيم مدكور ،في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق ،دار المعارف ،ج 2.

3.إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004، ج1 .

4.ابن الحزم الظاهري ،الفصل في الملل و الاهواء والنحل ،مكتبة محمد علي صبح واولاده ،القاهرة ،مصر، 1964، ج3 .

5.ابن القيم الجوزية، اجتماع الجيوش الإسلامية، تح: زائد بن أحمد النشيري ، مجمع الفقه الاسلامي، جدة السعودية، ط1، 1431،ص139.

6.ابن تيمية ،الصفدية ،تحقيق د: محمد رشاد سالم، ط2، ج2..

7.ابن تيمية ،الفتاوى الكبرى ،تح: محمد عطا و مصطفى عطا ،دار الكتب العلمية ،الطبعة 1 ،ج6

8.ابن تيمية ،الفدية ،تحقيق د: محمد رشاد سالم، ط2، ج2.

9.ابن تيمية ،مجموع الفتاوى ،تح: عبد الرحمان بن القاسم ،مجمع الملك لطباعة المصحف، المدينة، 1995، ج5.

10.ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، تحقيق: د.محمد سالم، ط1، 1987، الجزء الثاني، ص102.

11.ابن خلكان ،وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان ،تحقيق: احسان عباس ،دار صادر، بيروت ،لبنان، 1972،ص: 266.

12.ابن رشد، مقدمة مناهج الأدلة في عقائد الملة، تح: محمود قاسم، مكتبة أنجلو المصرية، سنة النشر 1964،

13.ابن ع الرحمان الملطي ،الشبه والرد على اهل الأهواء والبدع ،تح: محمد عزب، مكتبة مديولي ،القاهرة، ط1، 1992.

14.ابن ع الرحمان الملطي، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، تح، محمد عزب،مدبوليالقاهرة،ط1.

15.ابن قتيبة ،الاختلاف في اللفظ ،دار الراية للنشر والتوزيع ، ط1 ،1991.

16.ابن نديم ،الفهرست ،تحقيق: ابراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت لبنان،1997.

17.أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد المعتزلي ،المجموع المحيط بالتكليف، المطبعة الكاثولوكية ،بيروت 1965 ، ط1 ،ج1 .

18.أبو السعادات ابن الأثير ،جامع الأصول في أحاديث الرسول ،حققه: عبد القادر الادناؤوط ،مكتبة دار البنيان.1972.

19.أبوبكر الأصم من أصحاب عثمان الطويل احد أصحاب واصل بن عطاء، رأس المعتزلة.

20.أبي الحسين عبد الرحيم الخياط المعتزلي ،الانتصار والرد على ابن الرواندي الملحد ،مطبعة دار الكتب المصرية ،مصر، 1925.

21.أبي الحسين عبد الرحيم الخياط المعتزلي ،الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد ،مطبعة دار الكتب المصرية ، مصر، 1925.

22.أبي الفتح الشهرستاني ،الملل و النحل من الفرق والأديان، تح: أمير على مهنا وعلي حسن فاعود ،دار المعرفة لبنان ،ط3 ،1993،ج1.

23.أبي المضفر الاسفراني. التبصير في الدين، تحقيق: كمال يوسف حرب، مركز الأبحاث الثقافية بيروت. لبنان، الطبعة الأولى:1983.

24.أبي حسن علي بن اسماعيل الأشعري ، مقالات الاسلاميين و اختلاف المصلين ،ت: محمد يحي الدين عبد الحميد ،المكتبة المصرية بيروت ،لبنان 1990 .

25.أبي حسن علي بن اسماعيل الأشعري ،مقالات الاسلاميين و اختلاف المصلين ،المرجع السابق.

26.ابي منصور عبد القادر بن طاهر التميمي. اصول الدين، المجلد الاول، الطبعة الاولى، اسطانبول تركيا، سنة النشر: 1928، ص ،ص: 8.9.

27.أحمد أمين، ضحى الاسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط السابقة، ج3، ص189-190.

28.أحمد بن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ،جمع وترتيب: عبد الرحمان بن محمد بن قاسم الناشر، مجمع الملك فهد لطباعة الصحف، المدينة المنورة، سنة النشر، 1424هـ، ج6.

29.أحمد بن حنبل، الرد على الجهمية و الزنادقة ،تح: دغش بن العجمي، غراس، ط1، 1426.

30.احمد بن يحي المرتضي. المنية و الأمل ، مطبعة دار المعارف، حيدر أباد. باكستان، الطبعة الأولى، 1316هـ، .

31.الألكائي ،شرح أصول اعتقاد اهل السنة و الجماعة ،تحقيق: احمد بن حمدان ،الطبعة 2 ،1411هـ، .

32.الامام احمد المسند ،تح: الارناؤوط و اخرين ،مؤسسة الرسالة ،مجلد6 .

33.الامام المهدي احمد. المنية والامل في شرح الملل ة النحل ، تحقيق: محمد جواد مشكور، دار الندى، الطبعة الثانية،1990.

34.بدوي عبد الرحمان. مذاهب الاسلامين، دار العلم للملاين، بيروت. لبنان، 1997.

35.البيهقي ،شعب الإيمان ،ت: د.عبد العلي حامد ،مكتبة الشد للنشر و التوزيع الرياض ،ط1 ،2003 الجزء الاول .

36.تقي الدين النجرافي ،الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، تحقيق السيد محمد الشاهد، دار الصحابة للتراث، 1982.

37.الجرجاني، التعريفات ،دار الفضيلة ،لبنان ،الطبعة 1 .

38.حافظ بن أحمد حكمي ، معارج القبول معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول من التوحيد والعقيدة ..دار ابن القيم للنشر و التوزيع ،الطبعة الثالثة ،المجلد الاول.

39.خرجه ابن الكثير في تفسيره ،الجزء1 ،ص 454.

40.د:عبد الرحمان بدوي، مذاهب الاسلاميين ،المصدر السابق، ص66.

41.الزمخشري ،الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل ،دار المعرفة، بيروت لبنان ،الطبعة الثانية: 2009،الجزء الأول .

42.الشهرستاني، الملل والنحل ، تحقيق عبد الأمير علي مهنا و علي حسن فاعود ، دار المعرفة بيروت ،ط3، ج1 .

43.شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ،بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ،حققه: الدكتور حسن رشيد محمد علي، مجمع الملك فهد للطباعة، السعودية، ج 2.

44.طاهر بن محمد الإسفراييني، التبصير في الدين وتمييز الفرق الناجية عن الفرق الهالكين تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1 ،عالم الكتب، بيروت، سنة النشر، 1983م.

45.عبد الرحمان بدوي، مذاهب الاسلاميين، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان، 1997.

46.عبد الرحمان بن أحمد الإيجي، المواقف في علم الكلام ، بدون طبعة، عالم الكتاب بيروت.

47.عبد القادر البغدادي ،أصول الدين ،دار الفنون التركية ،اسطنبول ،تركيا ،ط1 ،1927 .

48.عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي. الفرق بين الفرق ، أبي منصور ،دراسة وتحقيق :محمد عثمان الخشت ،مكتبة ابن سينا – القاهرة.

49.عبد اللطيف الملكوك ،منهج المعتزلة في توحيد الأسماء والصفات، (رسالة ماجيستير) ،الجامعة الاسلامية، غزة فلسطين، 2011.

50.عرفان عبد الحميد ، دراسات في الفرق والعقائد، دار البشير ،ط1، 1968، ص103 .

51.العلامة الطيب اباداي مع شرح الحافظ ابن القيم الجوزية ،عون المعبود شرح سنن أبي داوود ،تحقيق: عبد الرحمان عثمان ،المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ،السعودية ،الطبعة:2 ،1969،ج:12.

52.علي عبد الفتاح المغربي، الفرق الكلامية الإسلامية، مكتبة وهبة القاهرة، ط2، 1995.

53.عواد بن عبد الله المعتق ،المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها ،مكتبة الرشد الرياض ،السعودية ،ط 2، 1995 .

54.فخر الدين الرازي. الأربعين في أصول الدين ،تح: د. حمد حجازي السقى ،مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ،مصر، ص:159.

55.القاضي عبد الجبار ،الأصول الخمسة ،تح: د. فيصل بدير عون، جامعة شمس مجلس النشر العلمي ،الكويت ، 1998.

56.محمّد أبو زهرة . تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي.الطبعة.1..

57.محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض الملقب بمرتض الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس ،تحقيق: مجموعة من العلماء، الطبعة الناشر دار الهداية .الكويت ،ط2،ج2.

58.مراد وهبة ،المعجم الفلسفي معجم المصطلحات ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،2007

59.مقالات الاسلاميين ، الأشعري، ت: محمد محي الدين، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى 1950.

60.النوبختي الحسن بن موسى، فرق الشيعة،تح: عبد المنعم الحنفي ،دار الالرشاد ،الطبعة الاولى ،1992 ،

61.النووي ،شرح صحيح مسلم ،المطبعة المصرية بالأزهر ،مصر ،الطبعة الاولى 1929 ،ج1 .

المعاجم و الموسـوعـات:

1.رفيق العجم. موسوعة مصطلحات الفقه الاسلامي عند المسلمين ،المجلد الثالث ،دار الكتاب المصري. القاهرة ،سنة :1998. اندريه لالالند ،موسوعة لالاند الفلسفية ،منشورات عويدات ،باريس ،المجلد الثاني ،الطبعة الثانية ،2001 .

2.روزنتال يودين ،الموسوعة الفلسفية ،ترجمة: سمير كرم ،دار الطليعة للطباعة و النشر ،بيروت ،الطبعة الثالثة 1981.

3.سميح غنيم ،موسوعة المصطلحات اصول الفقه عند المسلمين ،مكتبة ناشرون ،لبنان .طبعة الاولى سنة ،1998.

4.عبد المنعم حنفي . المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة العربية. الطبعة الاولى، 2003 المجلد الاول.

5.عبد الوهاب الكياني ،الموسوعة السياسية ،المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،الطبعة الاولى ،1981 .

6.الفيروزاباي الشيرازي. القاموس المحيط ،. الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة 1980،4 ،ج4.

7.كميل الحاج ،الموسوعة المسيرة في الفكر الفلسفي و الاجتماعي عربي انجليزي ،مكتبة لبنان ،الطبعة الاولى ،2001 .

8.معن زيادة ،الموسوعة الفلسفة العربية ،معهد الانماء العربي ،الطبعة الاولى 1988.

9.المنجد في اللغة العربية المعاصرة ،دار المشرق ،بيروت ،ط 1 ، 2000.

10.النهدي قاموس عربي عربي ،دار الهدى ،عين مليلة الجزائر .

11.وجدي وهبة كامل ،معجم مصطلحات اللغة العربية في اللغة و الادب ،دار النشر المهندس ،لبنان 1944 .

فهرس المصطلحات

فهرس المصطلحات :

المعتزلة:

فرقة كلامية ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري (80 هـ- 131 هـ) في البصرة في أواخر العصر الأموي (وقد ازدهرت في العصر العباسي ، اعتمدت المعتزلة على العقل في تأسيس عقائدهم وقدموه على النقل

الفرق:

هم جماعة تربطهم معتقدات معينة ، وكثيرا ما تعزلهم عن غيرهم ، فيكونون مجتمعا مغلقا وقد يفتحون الباب لمن عداهم كالفرق الاسلامية

القدرية:

أول الفرق الإسلامية المخالفة وقد ظهرت في بداية عهد الخليفة الأموي – عمر بن عبد العزيز واول من أسسها –غيلان القدري

الجهمية:

هي فرقة تنتسب إلى الإسلام، ظهرت في الربع الأول من القرن الهجري الثاني، على يد مؤسسها الجهم بن صفوان الترمذي.

الاجتهاد:

بذل الجهد، واستفراغ الوسع في درك الأحكام الشرعية". بتحقيق المناط أو تخريج المناط. فهو عمل المجتهد في استنتاج الأحكام الشرعية من أدلّتها ومصادرها المقررة، كالقرآن والسنة والإجماع والقياس وغيرها.

التأويل:

من المصطلحات المختلف عليها في علوم الدين والقرآن عند المسلمين فمنهم من قال:يطلق في القرآن والسنة ويراد به التفسير، كما يراد به الحقيقة التي يؤول إليها الأمر أو الخبر [1].تأويل الكلام هو الرجوع به إلى مراد المتكلم، وهو على قسمين: الأول: بيان مراد المتكلم، وهذا هو التفسير. الثاني: الموجود الذي يؤول إليه الكلام، أي ظهور المتكلم به إلى الواقع المحسوس.

الإيديولوجية:

باليوناناية القديمة ἰδέα :إيديا، فكرة»، و λόγος لوغوس ،«علم، خطاب» ؛بالعربية: الأدلوجة ، الفكروية ، الفكرانية ، العقيدة الفكرية هي مجموعة منظمة من الأفكار تشكل رؤية متماسكة شاملة وطريقة لرؤية القضايا والأمور التي تتعلق بالأمور اليومية أو تتعلق بمناحي فلسفية معينة سياسية بشكل خاص ،أو قد تكون مجموعة من الأفكار التي تفرضها.

أفعال التولد:

يقول الإسكافي: "أفعال التولد هي كل فعل يتهيأ وقوعه على الخطأ دون القصد إليه أو الإرادة له، فهو متولد، وكل فعل لا يتهيأ وقوعه إلا بقصد، ويحتاج كل جزء منه إلى تجدد عزم وإرادة له، فهو خارج من حد التولد داخل في حد المباشر

الامامة:

عند الشيعة الاثنا عشرية والاسماعلية هو مصطلح آخر للخلافة، بمعنى آخر الإمام هو الخليفة المفترض طاعته على جميع المسلمين، الإمامة زعامة ورئاسة إلهية عامة على جميع الناس.

الخلافة :

هي نظام الحكم في الشريعة الإسلامية الذي يقوم على استخلاف قائد مسلم على الدولة الإسلامية ليحكمها بالشريعة الإسلامية ،وسميت بالخلافة لأن الخليفة هو قائدهم وهو من يخلف محمد رسول الله في الإسلام لتولي قيادة المسلمين والدولة الإسلامية وعليه فإن غاية الخلافة هي تطبيق أحكام الإسلام وتنفيذها، وحمل رسالته إلى العالم بالدعوة والجهاد.

الحدوث:

هو عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه والحادث، ما يكون مسبوقا بالعدم وسمى حدوثا زمانيا وقد يعبر بالحاجة إلى الغير ويسمى حدوثا ذاتيا.

الأعراض:

هي الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به الأعراض على نوعين قار الذات وهو الذي يجتمع أجزاؤه في الوجود كالبياض والسواد وغير قادر الذات وهو الذي لا يجتمع أجزاءه في الوجود.

الأبعاض:

اسم لجزء مركب تركب الكل منه ومن غيره

خلق القرآن:

وعرفها البعض ب .**محنة خلق القرآن** وهو فكر انتشر في عهد الخليفة المأمون من قبل المعتزلة تعتبر أن القرآن مخلوق وليس كلام الله المنزل على نبيه محمد كما يؤمن المسلمون.

الفهرس

فهرس الآيات:

الآية	السورة ورقمها	الصفحة
﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ ﴾	البقرة81	55
﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾	البقرة 205	50
﴿... ۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾ ﴾	البقرة 254	90
﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِۗ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥٧﴾ ﴾	البقرة 257	59
﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾	ال عمران 104	63
﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ وَلَوۡ ءَامَنَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۚ مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾	ال عمران 110	62
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ	النساء	61

وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾	48	
﴿ ... وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾	المائدة 04	
﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ﴿١﴾ ﴾	الأنعام 01	85
﴿ ... أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ﴾	الأعراف 54	88
﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَا ... ﴿١٨٩﴾ ﴾	الأعراف 189	85
﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾	التوبة29	58
﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿٧٢﴾ ﴾	التوبة72	59
﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾	الحجر09	83
﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ	هود18	59

يُعۡرَضُونَ عَلَىٰ رَبِّهِمۡ وَيَقُولُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمۡۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٨﴾ ﴾		
﴿ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ﴾	الانبياء02	83-85
﴿ قَالَ أَفَرَءَيۡتُم مَّا كُنتُمۡ تَعۡبُدُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾	الشعراء75	84
﴿... لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ... ﴿٤﴾ ﴾	الروم 04	89
﴿ ٱلَّذِيٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلۡمُقَامَةِ مِن فَضۡلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٞ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٞ ﴿٣٥﴾ ﴾	فاطر35	56
﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾	يـس39	84
﴿ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَۖ ﴿٧﴾ ﴾	الزمر07	50
﴿ إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾	الزخرف84	56
﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾	الدخان03-04	89
﴿ القرآن أَمۡرٗا مِّنۡ عِندِنَآۚ إِنَّا كُنَّا مُرۡسِلِينَ ﴿٥﴾ ﴾	الدخان05	89
﴿ وَإِن لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ لِي فَٱعۡتَزِلُونِ ﴿٢١﴾ ﴾	الدخان 21	01

﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ ﴿١١﴾ ﴾	الاحقاف11	84
﴿ لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَاۚ ذَٰلِكَ وَلَوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَاْ بَعۡضَكُم بِبَعۡضٖۗ وَٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴿٤﴾ ﴾	محمد 04	59

فهرس الاحـاديـــــــــث:

الحديـــــــــث	الصـفحـة
" القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم "	01
" ستفترق أمتي ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة قيل ومنهم أي الفرقة الناجية ،قال عليه السلام : الذي هم على ما أنا عليه وأصحابي "	06
" ليس لعين ترى الله تعصي فتطرف حتى.تغير أو تنتقل "	62
"وقد سئل وهو على المنبر من خير الناس؟ فقال صلى الله عليه وسلم" أمرهم بالمعروف وانهاهم عن المنكر واوصلهم للرحم "	63

فهرس الموضـوعـات:

إهـــداء

كلمة شكر

مقدمـــــة أ

الفصل الاول :

المعتزلة

المبحث الأول: النشأة و التسمية 2

المبحث الثاني: شبكة المفاهيم 8

الفرقة : 8

الاجتهاد 9

التأويل 10

الإيديولوجية : 12

المبحث الثالث: من اعلام المعتزلة 16

الفصل الثاني :

الأصول الخمسة عند المعتزلة

المبحث الاول: الأصل الأول التوحيد عند المعتزلة: 27

المبحث الثاني: الأصل الثاني العدل عند المعتزلة 32

المبحث الثاني: الأصل الثاني العدل عند المعتزلة: 32

رأي المعتزلة في أفعال الله: 32

حقيقة العدل: 33

الفعل عند المعتزلة: 33

رأي المعتزلة في أفعال العباد : 36

المبحث الثالث: الأصل الثالث الوعد و الوعيد 39

المبحث الثالث: الأصل الثالث الوعد و الوعيد: 40

رأي المعتزلة في الوعد : 41
رأي المعتزلة في الوعيد : 41
المبحث الرابع: الأصل الرابع المنزلة بين المنزلين عند المعتزلة: 45
رأي أهل السنة و الجماعة: 48
المبحث الخامس: الأصل الخامس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة: 50
حقيقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة 50
حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة وأقسامه 51
1/ حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : 51
2/ أقسام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : 53
خاتمة الفصل: 54

الفصل الثالث:

المشاكل التي عالجتها المعتزلة ومناقشتها

المبحث الأول: أراء المعتزلة 56
المعتزلة القائلون بالرأي السني: 58
المعتزلة القائلون بالرأي الشيعي: 59
اتجاه باقي المعتزلة– الاتجاه الزيدي – 60
هل يجوز الخروج على السلطان: 63
المبحث الثاني: توحيد الأسماء والصفات المعتزلة : 66
تقسيم المعتزلة للصفات باعتبار وقت استحقاق الصفة: 67
مناقشة تقسيم المعتزلة للصفات: 70
طريقة المعتزلة في تعطيل الصفات : 71
إجماع المعتزلة على القول بخلق القرآن و مناقشتهم: 74
مناقشة إجماع المعتزلة على خلق القرآن: 74
أدلة المعتزلة على خلق القرآن 76

المبحث الثالث: مشكلة مرتكب الكبيرة: 84
خاتمة الفصل : 90
خاتمة : 90
قائمة المصادر والمراجع: 92
فهرس المصطلحات : 99
فهرس الآيات: 102
فهرس الاحـاديـــــــــث: 105
فهرس الموضـوعـات: 106